عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين وعلاقتها بمستوى الأداء – محافظة جنين .

احمد كامل توفيق أبو الرب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1427هـ / 2006 م

التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين وعلاقتها بمستوى الأداء – محافظة جنين .

إعداد

احمد كامل توفيق أبو الرب

بكالوريوس حقوق/ جامعة عمان الأهلية– الأردن

المشرف الرئيسي : د. نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات من برنامج التنمية الريفية – جامعة القدس .

1427هـ / 2006 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية

إجازة رسالة

التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين وعلاقتها بمستوى الأداء – محافظة جنين .

اسم الطالب :– احمد كامل توفيق أبو الرب
الرقم الجامعي :– 20320124

المشرف :– الدكتور نور الدين أبو الرب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : / / من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة : التوقيع
2. ممتحناً داخلياً : التوقيع
3. ممتحناً خارجياً : التوقيع
4. عضو لجنة : التوقيع

القدس – فلسطين

1427 هـ / 2006 م

الإهـــــداء

إلى الذين افنيا حياتهما من اجل وجودي .

إلى الذين شربا من كؤوس الصعاب لتوفير كؤوس من العسل واللبن لي.

إليك والدي الحبيب رحمك الله .

إليك والدتي الغالية أطال الله بقائك .

إليك يا زوجتي الفاضلة، يا من تعبت وضحيت بالنوم والراحة من اجل توفير الوقت لي لانجاز هذه الدراسة .

إليكم يا فلذات أكبادي، يا من كبتم رغباتكم الطفولية البريئة، وهدئتم وانتم راغبون باللهو واللعب، ولكنكم تحليتم بصبر الكبار، من اجل أن أتمكن من انجاز هذه الدراسة في أجواء هادئة.

إليكم جميعاً وافر إجلالي واحترامي وإخلاصي وعهدي لكم جميعاً بالوفاء لكم ما حييت.

توقيع

الباحث :احمد كامل أبو الرب

2006/04/11

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ما ورد ، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع :-

احمد كامل توفيق أبو الرب

التاريخ :2006/04/11م

شكر وعرفان

إن الشكر لله وحده، وان النعم من فضله جل وعلا ولكن من بركة العلم إن يرد العقول إلى صاحبها، وان ينسب الفضل إلى مقدمه، لذا فأن كل الشكر والإقرار بالعرفان لكل من تكرم وقدم لي عوناً أو مساعدة أثناء مسيرتي، إعداد هذه الدراسة، ولهذا انه ليسعني إلا أن اشكر كل أولائك الكرماء الذين أمدوني بالعون وفي مقدمتهم بعد شكري لله جل وعلا، وشكر والدتي الفاضلة، وزوجتي العزيزة وأبنائي، ثم اخص بالشكر الجزيل بعدهم كل من :

- جامعة القدس بكل الطواقم فيها من أساتذة وإداريين وموظفين في مختلف المراكز الوظيفية فلهم مني وافر الشكر.
- برنامج التنمية الريفية المستدامة، ولاسيما الأساتذة الأجلاء :د. زياد قنام رئيس البرنامج، د. ثمين هيجاوي، د. عزام الصالح، د. فدوى اللبدي، وكل القائمين على هذا البرنامج ولاسيما جمعية الإغاثة الزراعية.
- كل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام الذين تفضلوا على تحكيم الاستبيان الخاص بالدراسة وهم : الدكتور مفيد الظاهر، د. عمر عبد، د. إياد دلبح، الأستاذ الكبير الفاضل مراد أبو الهيجا الذي تفضل علي بفضل التحكيم وتحمل عبئ ومشقة تحليل بيانات الاستبيانات على البرنامج الإحصائي .
- كل الشكر والوفاء للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا مشكورين بقبولهم لمناقشة هذه الدراسة، فلهم مني وافر الإقرار بفضلهم على ما شرفوني به من تكريم وتصويب وتعديل بآرائهم الصائبة وملاحظاتهم السديدة.
- الشكر والتقدير للدكتور نور الدين أبو الرب الذي تفضل علي بقبوله الإشراف على دراستي وقدم لي يد العون حتى انجاز هذه الدراسة .
- إلى قائدي الكبير العقيد مصطفى سليمان الذي قدم لي كل التسهيلات اللازمة من اجل أن أتمكن من الالتحاق بالدراسة الجامعية العليا الذي لولا تعاونه والتسهيلات التي قدمها لي لما تمكنت من أن أكون طالباً في الدراسات العليا في جامعة القدس .
- كل التقدير إلى زميلي وصديقي وآخي العزيز النقيب محمود الغول الذي تحمل عني الكثير من أعباء العمل لأتمكن من متابعة دراستي ومحاضراتي وأبحاثي فله وافر الإقرار بالفضل والعرفان .

- إلى الزملاء الأوفياء عبد الرحمن عنتر، اشرف بطه، احمد صالح، هيثم أبو شعيره، محمد عمار، الذين تقدموا بطيب خاطر ودعماً متواصلا كل العون لي، من اجل إتمام هذه الدراسة، حيث تحملوا معي وعني مشاق تعبئة الاستبيانات الميدانية وطباعة كل حرف في هذه الدراسة فلهم مني خالص الامتنان وعظيم التقدير.
- إلى الأخ والزميل الفاضل والصديق خضر محاميد، كل الشكر والتقدير على المساعدة المتواصلة التي أمدني فيها طيلة فترة إعداد وانجاز هذه الدراسة.
- كل الشكر والتقدير للأخ الكبير والصديق المناضل جمال قاسم حبش على ما قدمه لي من مساعدة في إعداد هذه الدراسة، ومن تدقيق لغوي لها حيث لم يألو جهداً في مساعدتي حيثما طلب.
- الشكر والعرفان للأخ محمد أبو الرب على مساعدته لي في توزيع وجمع الاستبيانات للدراسة .
- الشكر والعرفان للأخت علا أبو الرب على ما ساهمت به من مجهود باستخدام الحاسوب من اجل إعداد هذه الدراسة.
- الشكر والتقدير والعرفان لأخوتي الأعزاء أيمن, امجد و أمير لما قدموه لي من عون ومساعدة في سبيل انجاز هذه الدراسة .

فكل الشكر والتقدير والعرفان لمن ذكرت ولمن أغفلت ذكره، وان الله لا يضيع اجر المحسنين .

توقيع

الباحث : احمد كامل أبو الرب

2006/04/11

تعريفات

أينما وردت المختصرات الواردة أدناه وفي أي جزء أو فصل من هذه الرسالة فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه :

1. (المشاريع الصغيرة) :نظراً لعدم وجود تعريف دقيق وواضح لمفهوم المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة اعتبر الباحث المعيار التالي هو محدد للمشروع الصغير كما يلي :
المشاريع التي يعمل بها 15 عامل فأقل
وهذا المعيار لضرورة الدراسة الحالية وهي ما تقيسه الاستبانه.

2. (مناطق السلطة) :هي الأراضي التي سلمت لمنظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو، وتسري عليها السيادة الأمنية والإدارية الفلسطينية.

3. (المنشأة) :هي المصانع والورش الصناعية الصغيرة المنتشرة في محافظة جنين.

4. (ماس) :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

5. (بكدار) :المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار

6. (ب.ت) :وتعني مجهول تاريخ الطباعة للمرجع أو المصدر

الملخص

أجريت هذه الدراسة على كامل مجتمع الدراسة المؤلف من كل المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين.

وقد شملت هذه الدراسة المنشآت الصناعية الصغيرة منذ 1967 ــ 2006 ، حيث تم تنفيذ هذه الدراسة و انجازها في ثلاث فصول دراسية تمتد من (2004 ــ 2006) .

بحثت هذه الدراسة مشكلة الهموم و القضايا التمويلية و التحديات التي تواجها المشاريع الصغيرة على الصعيد المالي وعلاقة ذلك بمستوى أداء تلك المنشآت، حيث تناول الباحث قضية التحديات المالية وارتباطها بمستوى أداء تلك المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين، إذ تمت مناقشتها و تحليلها بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المراجع والسجلات و من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانات الميدانية التي تم تعبئتها من قبل مجتمع الدراسة و هو المنشآت الصغيرة، ارتكزت هذه الدراسة على عدة مبررات ثم افتراض على مشكلة و أسئلة الدراسة التي وجد الباحث إن موضوع التحديات المالية التي تواجهها المشاريع الصغيرة في محافظة جنين ، أمر يكتنفه الكثير من الغموض ، و يدفع إلى الاستقراء والجدل ، مما لفت انتباه الباحث إلى إن هذا الغموض و عدم الوضوح في طبيعة الارتباط و العلاقة بين التحديات المالية و مستوى الأداء في المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين يرتكز على أمور غامضة و غير معروفة للباحث، كذلك ومن هذا المنطلق فإن الباحث افترض ، إن هناك علاقة طردية وأهمية كبرى بين مصادر التمويل و الاحتياجات المالية المختلفة و المتنوعة للمشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين كما إن مؤسسات الإقراض و المصارف المحلية ، تعتمد سياسة قرضية شديدة و إجراءات معقده في منح القروض للمنشآت الصناعية الصغيرة ، في محافظة جنين ، مما ينعكس سلباً على قدرة هذه المنشآت على الاقتراض و الحصول على السيولة النقدية اللازمة ، بالإضافة إلى إن المصارف المحلية تربط بين مدى قبولها أو رفضها لمنح القروض و التسهيلات المصرفية للمنشآت الصناعية الصغيرة ، وبين متغيرات النشاط و طبيعة الإنتاج و رأس المال ، ومعدل الإرباح و شكل الملكية للمشاريع الصناعية الصغيرة ، كما إن هناك ارتباط بين معدل ارتفاع سعر الفائدة التي تفرضها المصارف على القروض ، وبين الإقبال على هذه القروض من قبل المؤسسات الصناعية الصغيرة في محافظة جنين .

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي لملائمة هذا المنهج للأغراض هذه الدراسة ، التي قامت على الاعتماد على المصادر الأولية المؤلفة من الاستبانه الميدانية ، التي وزعت على كامل المجتمع الدراسي و هو المنشآت الصناعية في محافظة جنين ، حيث تم توزيع (283) استبانه

ميدانية على (283) منشأه صناعية صغيرة و هو كامل المجتمع الدراسي المؤلف من كل المنشآت الصناعية الصغيرة الموجودة في محافظة جنين ، و كذلك تقديم اعتماد أداة المقابلة بحيث تمت مقابلة العديد من ذوي الشأن و العلاقة بموضوع هذه الدراسة ، هذا من جانب و من جانب آخر فقد اعتمد الباحث على العديد من المصادر الثانوية و المؤلفة من وثائق و سجلات وزارة الاقتصاد الوطني و الغرفة التجارية بلدية جنين و بعض الوثائق الموجودة و السجلات في بعض المصارف المحلية ، وكذلك العديد من الدراسات و الأدبيات و الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ، وكذلك فقد استفاد الباحث في انجاز هذه الدراسة من خبرته و ممارسته، لأحد المشاريع الصغيرة للاستثمار في تملك مشروع صناعي صغير في محافظة جنين .

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المتعلقة أهمها أن معظم المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين منتشرة في القرى و التجمعات السكانية الريفية في هذه المحافظة ، كما أن هذه المنشآت الصناعية قد بدأت بالظهور بشكل واضح وبالازدياد أو التكاثر في بداية العقد الثامن من القرن الماضي ، إضافة إلى أن الرأسمالية التي استثمرت في هذه المنشآت هو رأسمالية صغيرة و أن طبيعة الملكية فردية ، كما أن مفهوم و مبدأ المشاركة في هذه المنشآت الصناعية غير موجود ة و لايحظى بقبول مجتمع المنشآت الصناعية الصغيرة .

و أن من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة أن النشاطات البارز ة لهذا القطاع الصناعي هو الصناعات الإنشائية ثم المعدنية ثم الخشبية ، كما أن الأرباح التي تعود على أصحاب هذه المنشآت هي أرباح صغيرة محددة و كذلك فإن القروض التي تمنحها البنوك لهذه المنشآت قليلة جداً و إجراءات منح القروض صعبة و معقدة و أن نسبة الفائدة البنكية عالية جداً

و لا تشجع المنشآت على الإقدام على طلب القروض من المصارف المختلفة .

وقد ختمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات أهمها ضرورة العمل من قبل سلطة النقد الفلسطينية على استصدار قانون مصرفي من قبل الجهات التشريعية لإصدار نظام يلزم البنوك بأجراء و إدخال تسهيلات تشجيعية للمنشآت الصناعية الصغيرة بهدف تشجيعها و تسهيل قدرتها الحصول على التمويل اللازم لتطوير ذاتها بالإضافة إلى ذلك لقد أوصى الباحث بضرورة تنظيم البنوك لورش عمل و ندوات مختلفة مع أصحاب المنشآت ، لمناقشة القضايا و الهموم و الإشكاليات التي تعاني منها المنشآت و كذلك لمعرفة وجهة نظرهم لإجراءات المصارف القرضية و التسهيليه للوصول إلى تقاطعات تؤدي إلى تسهيل التعاون بين القطاعين مما يعود بالفائدة على الجميع و يؤدي إلى تنمية هذه المنشآت .

The Financial challenges that face industrial small project and their relation with the level at performance in Jenin Governorate

Abstract

This study covers the complete study field which consists at the whole small Industrial constructions in Jenin Governorate between the years 1967-2006, and carried out and achieved in three study chapters from the years 2004 to 2006.

This study dealt with the supply problems and The challenges that face small projects concerning the financial cases and the level at the constructions performance ALL This is taken into consideration by the researcher. the data is taken from the references and records which was gathered depending on field questionnaire from the study community, the small constructions.

The researcher has found that the excuses and the suggestions concerning the matter are still vague, and leads to prediction and argument and unclearness in the nature at connection between the financial challenges and the level at performance in the small industrial projects in Jenin Governorate, and the researcher suggested that there was a direct connection and great importance between the sources at supply and the various financial needs for the small industrial projects in the Governorate.

It's well known that the credit establishments and the local banks follow a strict credit policy and complicated measures in granting credits for the small industrial constructions in Jenin Governorate. Thin hinders getting necessary money and credits besides the sponsors' conditions in relating between giving credits and the activity changes, the nature at production the capital, the average at profit and the shape at position for the small industrial projects .

To add, there is a relation between the average at interest degree on credits and the acceptance at these credits by the small industrial projects in Jenin Governorate.

This study depends on the descriptive method to suit this method to the aims at this study which depended on basic resources at the 283 questionnait that were distributed on the study community (the 283 industrial constructions) in Jenin Governorate besides the interviews which were made with many interested in the subject at the study. The researcher also depended on several secondary resources such as: documents and records frame the ministry at National Economy, the chamber at commerce, documents from some besides many previous literary studies and researches concerning this study and the researcher's experience and practice far a miner project for investment and possession to a minor industrial projects in Jenin Governorate.

The study concludes that the are several results which stated that most at these constructions are spread in the villages and where there are population gathering in the governorate, and these constructions started to appear increasingly in the eighth decade at this century, besides the they started with small capitals, and the understanding and the principle at sharing in such constructions are not well accepted.

The most important results the researcher has reached is that the prominent activates to those establishments were industrial, mineral, and carpentry, and the profits were little and limited because at the restrictions and the difficulty at getting the credits and the high amount at interest.

The study proposed a group at recommendations such as: the necessity at issuing a law by the authority at currency to facilitate the financial deal with these constructions to encourage then start such projects and the researcher recommended holding workshops to discuss the whole problems these constructions face to reach solutions for these difficulties and problems to facilitate co-operation between these two sectors in the society which may Lead to common profit and to the development at those constructions.

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل ربي زدني علما)

صدق الله العظيم

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 تقديم

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 فرضيات الدارسة

6.1 منهجية الدراسة

7.1 محددات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة و أهميتها

1.1 تقديم :

هناك أهمية كبرى للمشاريع الصغيرة و ألمتوسطه على مستوى دول العالم كافة سواء كانت هذه الدول نامية، أو متطورة أو بالغة العراقة في الازدهار الصناعي و الاقتصادي إذ أن هذه المشاريع تشكل سنداً أساسيا للرساميل الكبرى و الصناعات المتقدمة مما يجعلها ذات أهمية حقيقية وذلك "لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية فضلا عن كونها مصدراً منتجاً لأكثر السلع و الخدمات التي يحتاجها الناس و لها الدور الكبير في توفير فرص العمل لاعتمادها على الأيدي العاملة أكثر من التكنولوجيا ". (أبو الرب, 2004)

لقد أثبتت الدراسات و التجارب العالمية المختلفة إن لهذه المشاريع دوراً حيوياً و مهماً للدول العالمية المختلفة المتقدمة و النامية على حد سواء إذ تشير التحليلات الاقتصادية و الاجتماعية للتجارب العالمية في هذا المجال إذا أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجاز هائلة في العقدين الأخيرين وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى صاعدة.

وذلك باللجوء إلى المنتج الصغير و الصناعات الصغيرة التي تتلاءم مع الزيادة وقلة الاستثمارات اللازمة لها. (هيكل, 2003).

و من هذا المنطلق فإن هذه المنشآت الصغيرة ذات قدرة واضحة على خلق حالة تنموية للدول المختلفة وخاصة الدول النامية إذ "هنالك إجماع على إن هذه المنشآت الصغيرة المتوسطة تشكل مصدراً أساسيا للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التي انبثقت ". (مركز بيسان للبحوث والإنماء،(2005).

وللدلالة على ما ذكر أعلاه فإن هذه المشاريع تستحوذ على مساحة كبيرة من مساحة الصناعة في الدول ولا سيما الدول المتقدمة منها فهي تبلغ نسبة 98% في هون كنغ و 99% في اليابان و 91% في بريطانيا كما إن نسبة هذه المشاريع تبلغ درجة 85% من مجمل المشاريع الإنتاجية في مصر و

65% في السعودية و 90% في ماليزيا، هذا ما يدلل على أهمية هذه المشاريع الصغيرة في إدارة عجلة النمو و التقدم الاقتصادي لدول العالم (أبو الرب، 2004) .

وإذا كانت هذه المشاريع الصناعية الصغيرة ذات ارتباط جدلي في مسيرة التقدم و النمو الاقتصادي في دول العالم فهي كذلك في فلسطين حيث لا تقل أهمية هذه المشاريع في فلسطين عن غيرها من دول العالم الثالث إذ إن نتائج المسوحات الصناعية التي أجريت في فلسطين (الضفة الغربية و قطاع غزه) خلال عام 2003 تشير إلى إن " هناك 13693 منشأة صناعية تعمل في الضفة و قطاع غزه و إن هذه المنشآت تقوم بتوظيف 60186 مشتغلاً موزعين بواقع 90, 7% ذكور و 9, 3% إناث، بعبارة أخرى فإن هذه المنشآت تبلغ نسبتها المئوية من مجموع المنشآت الصناعية في فلسطين حوالي 90% ". (الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني،(2005).

وهذا يعني " إن مشاريع الأعمال الصغيرة و المتوسطة في فلسطين لا تقل أهميه عن غيرها من الدول سواء المتقدمة منها أو الأقل تقدماً بل على العكس من ذلك فهذا القطاع يلعب دوراً في غاية الأهمية في تنمية اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران 1967، حتى يومنا هذا ". (أبو الرب،2004).

واتسمت الصناعات الصغيرة في الضفة و قطاع غزة بسعة الانتشار, و غلبة الطابع الحرفي و العائلي, و شيوع صناعة الاستهلاك الشخصي على هيكلها, و خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية و القطاع حتى عام 1993 (صبح، 1993).

وذا كانت هذه الصورة العامة السائدة في الضفة الغربية و قطاع غزة للمشاريع الصغيرة, بشكل عام فهي في محافظة جنين لا تختلف كثيراً عن باقي محافظات الضفة الغربية و غزة, بل يكاد يكون وضعها اقل تطوراً و أكثر تأخراً من مثيلاتها في باقي المحافظات, و ذلك لما يسود في هذه المحافظة من وعي استثماري ضعيف, هذا من جانب و من جانب آخر فإن طبيعة هذه المنطقة الزراعية و موقعها التجاري القريب من الخط الأخضر, جعل منها سوقاً تجارياً وسلة لخضروات الوطن, و ذلك مما دفع بالمشاريع الصناعية الصغيرة إلى هامش الاهتمام الاقتصادي لدى سكان هذه المحافظة, ناهيك عن ضعف الموارد المالية اللازمة لإنشاء و تطوير مثل هذه الصناعات (حبش، 2004). ولا أدل على هذا الواقع الصناعي الصعب للمشاريع الصغيرة في محافظة جنين من قرائه المسح الإحصائي المتعلق بهذا الجانب في هذه المحافظة, و الذي يشير إلى أن هذه المحافظة قد لحق بها ضرراً كبيراً و خاصة خلال سنوات انتفاضة الأقصى من جراء الاجتياح و

سياسات الإغلاق ,و الحصار الإسرائيلية حيث " بلغ عدد المنشآت المدمرة كلياً أو جزئياً ما يقارب 800 منشأة من بينها 31 مصنع حسب سجلات وزارة الاقتصاد الوطني, حيث تكبده هذه المنشآت خسارة تقدر من 8– 10 مليون دولار أمريكي " . (فلسطين،وزارة الاقتصاد الوطني،مكتب جنين، 2005) .

و بالتالي فإن تنمية المشاريع الصغيرة تعتبر من أهم الركائز التنموية, التي يجب إن تعتمد عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التحديات التي تركها الاحتلال, و العبء الثقيل الموروث عنه في منطقة جنين.

2.1 مشكلة الدراسة:

من خلال معرفة الباحث و إطلاعه على ما كتب من تقارير و نشرات و إحصائيات, مختلفة عن واقع الصناعات الصغيرة في محافظة جنين, فقد لمس أن هناك صعوبات عديدة تواجه هذا القطاع أهمها ضعف التمويل اللازم, وعدم توفر مصادر الدعم المالي اللازم لمثل هذه المشاريع, مما ولد حاله من الإبهام و الغموض حول هذا الموضوع في ذهن الباحث حيث يجسدها كمشكلة دراسية من خلال التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما هي الأهمية النسبية للاحتياجات المالية المختلفة للمشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين ؟

السؤال الثاني: ما هي الأهمية النسبية لمصادر التمويل المختلفة للمشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين ؟

السؤال الثالث: ما هو دور مؤسسات الإقراض في تقديم الدعم المالي للمشاريع الصناعية الصغيرة في المحافظة ؟

السؤال الرابع: ما هي الأهمية النسبية للاعتبارات التي تأخذها البنوك التجارية عند منحها للقروض من وجهة نظر المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين ؟

السؤال الخامس: ما هي الأهمية النسبية لحاجة المشاريع الصغيرة للتمويل من البنوك التجارية و ما هو الغرض من التمويل المطلوب ؟

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة تعتبر من وجهة نظر الباحث, من الدراسات الاولى التي تبحث في موضوع المشاكل التمويلية التي تواجه قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين, وهو القطاع الأكثر أهمية في عملية إحداث التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما إن هذه الدراسة مهمة من الجانب الإحصائي و العلمي لما ستظهره من قضايا و تفسيرات تمكن أصحاب القرار الصناعي و التنموي من رسم الخطط التنموية و الصناعية بناء على ما تخلص به هذه الدراسة من نتائج و توصيات, سيما و إن معظم الدراسات السابقة كانت قد تطرقت وعرضت بشكل أو بأخر للمشاكل العديدة التي تواجه هذا القطاع, كالمشاكل الإدارية والفنية وندرة الكوادر المدربة ولكنها لم تتطرق إلى الموضوع التمويلي لهذه المشاريع, مما يعطي هذه الدراسة أهمية التميز والإنفراد بين تلك الدراسات في هذا الجانب المالي للصناعات الصغيرة بشكل شامل.

إن في اعتقاد الباحث أن مثل هذه الدراسة ستكون بداية لدراسات أخرى في هذا المجال تكون أكثر تخصصاً و تعمقاً مما سيجعلها مفتاحاً و حافزاً لإضافات نوعية أخرى لأدبيات التمويل و أدبيات المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة جنين .

4.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1 -تحديد المشاكل المالية التي تواجه القطاع الصناعي للمشاريع الصغيرة في محافظة جنين.
2 -تحديد أنواع هذه المشاكل وتبيان ألكيفية التي يمكن حل تلك المشاكل من خلالها.
3 -تحديد العقبات التي تحول دون تمكن المشاريع الصناعية الصغيرة من الحصول على التمويل المطلوب.

5.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝ =05) لأهمية مصادر التمويل المختلفة تتعلق بالاحتياجات المالية للمشاريع الصناعية الصغيرة المختلفة في محافظة جنين .

الفرضية الثانية : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝ =05) في تشدد مؤسسات الإقراض في محافظة جنين على منح القروض للمنشئات الصناعية الصغيرة في محافظة جنين .

الفرضية الثالثة :توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝ =05) في الاعتبارات التي تأخذها البنوك التجارية, في منح التسهيلات من وجهة نظر المشاريع الصناعية الصغيرة تعزى لمتغيرات طبيعة النشاط, و رأس المال, و معدل العائد على الاستثمار, و شكل الملكية.

الفرضية الرابعة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (∝ = 05) بين معدل سعر الفائدة لدى المصارف وبين إقبال أو إحجام المشاريع الصناعية ألصغيره على تلك المصارف.

6.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج ألوصفي التحليلي, وذلك لملائمة هذا المنهج لمثل هذه الدراسة ولما يوفره من معلومات مستقاة من المصادر الأصلية التي اعتمد عليها الباحث في إجراء هذه الدراسة حيث يقوم الباحث باستخدام هذا المنهج من خلال الأدوات التالية:

1.6.1. المصادر الأولية:

أ –الاستبانه: تم تطوير استبانه ميدانية بحثية, ثم توزيعها على كامل مجتمع الدراسة وعددها (283) استبانه, وهو مجتمع الدراسة المقصود والمؤلف من كل أصحاب المشاريع الصناعية

الصغيرة في محافظة جنين، حيث تم تفريغ البيانات المتوفرة من هذه الاستبيانات وتحليلها ومعالجتها بواسطة برنامج الحاسوب الإحصائي(spss).

ب المقابلات: تم إجراء مقابلات عديدة للعديد من مدراء البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المختلفة التي تربطها علاقة بشكل أو بأخر بالجانب التمويلي.

2.6.1. المصادر الثانوية:

تم الإطلاع على معظم الأدبيات التي كتبت عن هذا الموضوع في فلسطين, بالإضافة إلى الإطلاع على العديد مما كتب عن مثل هذه المنشآت في العالم العربي وبعض الدول العالمية الأخرى بالإضافة إلى الإطلاع على الكثير من الوثائق والإحصائيات والسجلات والتقارير والمتوفرة لدى وزارة الصناعة والتجارة في محافظة جنين, والعديد من سجلات البنوك المتوفرة في هذه المحافظة وكذلك المسوحات الإحصائية المتوفرة لدى مكتب دائرة الإحصاء المركزية في محافظة جنين.

7.1 محددات الدراسة

ارتبط تحديد إطار هذه الدراسة بالعوامل التالية :

1. العامل الزمني : تم إجراء وتنفيذ هذه الدراسة في ثلاث فصول دراسية وقعت في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2004 – 2006) .

2. العامل المكاني : اقتصرت هذه الدراسة على المنشآت الصناعية الصغيرة المنتشرة في محافظة جنين .

3. العامل الفكري والعلمي : ندرة الدراسات والأدبيات المتعلقة بتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين بشكل عام, ومحافظة جنين بشكل خاص .

4. العامل الأمني : إن الاغلاقات وفرض القيود الأمنية والعسكرية قد حالة دون تمكن الباحث من الوصول إلى مراكز الأبحاث والمكتبات المختلفة المنتشرة في الضفة الغربية .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2تمهيد

2.2 مفهوم المشروع الصغير

3.2 مفهوم الصناعات الصغيرة في فلسطين

4.2 أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة

5.2 خصائص المشاريع الصناعية الصغيرة

6.2 الدراسات السابقة

7.2 دراسة نقدية لدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 تمهيد

لقد كان سائداً في الزمن الماضي أن نظرية الحجم الكبير في الإنتاج هي النظرية الأكثر صلاحاً و نجاحاً في تقليل كلفة الإنتاج, وزيادة قدرة الإمكانية على المنافسة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية و بروز الاتحاد السوفيتي كقوة صناعية و اقتصادية, ازداد اعتقاد فقهاء الاقتصاد بصلاحية هذه النظرية بالإضافة إلى اعتقادهم بنظرية " أن دور الدولة ليس فقط في توجيه التنمي ة و الاقتصاد لزيادة القدرة الوطنية الإنتاجية و إنما أيضا في الاستثمار المباشر في المؤسسات الكبيرة التي تقيمها الدولة في القطاع العام من اجل استيعاب الإعداد المتزايدة من طالبي العمل ".(اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية،(2001) .

و لكن

> "على مر السنين استعملت مداخل متعددة لتحليل القطاع الحضري بشكل عام, و في قطاع المشاريع الصغيرة بشكل خاص، وكان أكثر هذه المداخل شعبية نموذج القطاعين الرسمي/غير الرسمي الذي يعتبر امتدادا لنموذج القطاعين الحضري/ الفردي ، وقد تم التركيز على دور القطاع غير الرسمي كملجأ لفائض اليد العاملة الفردية ، أو كمحطة على الطريق إلى الدخول في القطاع الرسمي أو بصفته خاصة داعمة للاقتصاديات النامية و بالتالي يجب العمل على تشجيعية " . (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، (1999) .

إما في أوروبا و الولايات المتحدة فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية, و شعوب هذه البلدان تواجه أعلى مستويات البطالة, وقد تجلت صورها في هذه الفترة و بدأت الأصوات و الآراء تتجمع حول منهج المبادرات المحلية, و تطوير منشآت الأعمال الصغيرة لإيجاد فرص عمل (هل ، 1989).

فقد تبين لدى المهتمين و المعنيين بالمؤسسات الصناعية الصغيرة ,أهمية هذه المؤسسات و لاسيما بعد الثورة التكنولوجية و ظهور أجهزة الحاسوب التي أظهرت بجلاء ووضوح من خلال قواعد البيانات و الإحصاءات المتوفرة فيها مدى الأهمية للمؤسسات الصغيرة, مما حدا بالقائمين و المتخصصين في هذا المجال إلى تسليط ضوء البحث و الدراسة على أهمية هذه المؤسسات الصناعية, ومدى الدور الاقتصادي الفعال الذي تؤديه (هيكل ،2003).

و إذا كان هذا الاهتمام و التوجه نحو مؤسسات الصناعة الصغيرة قد بدأ الاهتمام به و خاصة في الدول الصناعية الكبرى في الثلث الأخير من القرن الماضي, فإن الاهتمام بمثل هذه المشاريع في الوطن العربي, فقد ظهرت بدايته في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي و تحديداً في عام 1986 حيث عقد مؤتمر يهتم بالمشاريع الصغيرة برعاية الأمم المتحدة في بيروت, دون أن يلقى اهتماماً كبيراً من الدول العربية التي كان مجمل اهتمامها على خطط التنمية قصيرة و متوسطة المدى ، ولكن تجد اهتمام الدول العربية في المنشآت الصغيرة بشكل حقيقي و فعال في دول المغرب العربي حيث أنشأت وزارة المشروعات الصغيرة في عام 1992 في الجزائر, و بعدها تم سن قانون في تونس بموجبة تكفلت الوكالة التونسية للتشغيل بمساعدة المؤسسات الصغيرة للنهوض والتقدم , أما في مصر فقد أسس صندوق للتنمية الاجتماعية سنة 1991 لتقديم الخدمات المالية والاستشارية للمشروعات الصغيرة, بهدف تنميتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني, وأخيرا في سوريا فقد تراجع دور الدولة في السيطرة على القطاعات الإنتاجية, وإفساح المجال أمام القطاع الخاص وبرز ذلك عام 1993 إذ كانت نسبة تكوين الدخل المحلي عام 1975 بواقع 46%و أصبحت 60%عام 1993 .(اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

أصبحت المشروعات الصناعية الصغيرة اليوم تحتل مرتبة متقدمة في مجال البحث و الدراسة, بل وصلت إلى درجة الاستقلالية و الثبات في حقل علمي و بحثي قائم بذاته, يدرس في المعاهد و الجامعات المختلفة ,مما يدلل على أهمية هذه المشروعات و حيويتها بحيث أصبحت ترتبط بالكثير من العلوم و المعارف المختلفة كالإدارة, و الاقتصاد, و الهندسة, و القانون, و البيئة, و الزراعة وغير ذلك بمناح عديدة ومن اتجاهات مختلفة (هيكل، 2003).

وعلية فإننا نستطيع القول (إن المشروع الصناعي الواحد لا يمكن إن يعمل منعزلاً بل علية إن يعمل بعلاقات متصلة مع عالم عائلته الصناعية، عالم المجتمع، عالم الأمة، عالم الأفكار و المصادر) (الشكرجي، 1967).

ومن هذا المنطلق فإن المشاريع الصناعية الصغيرة يختلف المصطلح الدال عليها باختلاف الفقهاء في علم الإدارة و العلوم الصناعية, وباختلاف أنماط الفكر الاقتصادي السائد في دول العالم المختلفة وهذا يعني أن من الضرورة إن نعرض لمفهوم المشاريع الصغيرة.

2.2 مفهوم المشروع الصغير

لقد تناولت الدراسات العالمية المختلفة مصطلح المشروع الصناعي الصغير من جميع الزوايا و المناحي المتعلقة بهذا المشروع, وبالارتكاز على المعايير المتعددة و المختلفة التي يقوم عليها تعريف و تفسير مفهوم المشروع الصغير وذلك " نظراً لاختلاف أهدافها, و المناطق التي تجري فيها هذه الأبحاث, ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية و على سبيل المثال خلصت أحدى الدراسات المتخصصة في تعريف الصناعات الصغيرة إلى وجود أكثر من 250 تعريف للمؤسسات الصغيرة ". (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

ومن خلال هذا الفهم و نظراً للتعدد الكبير في درجة دقة تعريف و تفسير مصطلح المنشآت الصغيرة, فإن هذه الدراسة ليست في مسار الإحاطة الشاملة لكل هذه التفاسير المختلفة, لكن وبصورة عامة فإن ما يوضح هذا الاختلاف هو الزاوية التي ينطلق منها و كذلك الفكر الاقتصادي المتبع في الدول المختلفة (أبو الرب ،2004).

فمثلاً إن القانون الأمريكي لعام 1953 يعرف العمل الصغير بأنه العمل الذي يملك ويدار بشكل مستقل وغير سائد في ميدان عملياته, حيث له إدارة مستقلة تتجسد في المالك نفسه, و رأس المال ممول ذاتي ,ويعتبر مجتمع العمل لهذا المشروع محلي بشكل أساسي, بمعنى إن أصحاب العمل و العمال يعيشون في مجتمع محلي واحد (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999).

أما اليابان فهو المشروع الذي يضم اقل من 300 عامل, ورأس ماله مليون ين, وذلك لمشاريع العمل الصناعي و اقل من 100 عامل و رأس مال 30 مليون ين للشركات التجارة ,و اقل من 50 عامل و رأس مال 10 مليون ين للشركات العاملة في قطاع الخدمات (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

أما كوريا فيعتبر المشروع الصغير, هو المشروع الذي يوظف من 20– 30 عامل, بينما تعتبر كندا إن كل مؤسسة صناعية صغيرة تستخدم اقل من 500 عامل, تعتبر مشروع صناعي صغير وفي المملكة العربية السعودية فتعتبر المؤسسة صناعية صغيرة إذا شغلت أيدي عاملة تتراوح بين 50– 200 عامل, برأس مال قدرة يتراوح بين 20– 50 مليون ريال سعودي, بينما في مصر فهو

المشروع الذي يستثمر فيه اقل من مليون جنية مصري بغض النظر عن عدد الأيدي العاملة, بينما في ماليزيا لكل مشروع يوظف لغاية 75عامل يعتبر مشروع صغير, ولكن في إثيوبيا يعتبر المشروع صغيراً إذا كان اقل من 50 عاملاً, أما اندونيسيا فهي تعتبر أن كل مشروع يوظف أيدي عاملة من 5–19 هو مشروع صغير, وفي فرنسا إذا قل عدد العاملين و الموظفين عن 50 عاملاً يعتبر مشروعاً صغيراً, وفي استراليا يعتبر المشروع الصناعي صغير إذا كان عدد عمالة اقل من 100 عامل ولا يوجد فيه أكثر من 20 عامل في مجال الخدمات العامة. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

وإذا كانت المشاريع الصناعية الصغير تختلف من دولة إلى أخرى, فإنها كذلك يختلف تفسير و تحليل المنشأة الصناعية الصغيرة لاختلاف العلوم التي تعرض إلى هذا المصطلح فالمشروع الصناعي الصغير من وجهة نظر علم الإحصاء هو:

كل مشروع صناعي, يعمل به اقل من 9 مشتغلين, ويقوم بنشاط صناعي محدد, و تابع للقطاع الخاص و يغلب عليها الطابع الفردي و ليست له حسابات منظمة.

أما من وجهة نظر علم الإدارة, يعرف المشروع الصغير على انه نشاط له هدف معين و وقت و موارد محدده, ولكن من وجهة نظر علم الاقتصاد هو استثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربح لصاحبة و عائد نفعي على المجتمع, ويتصف بتدني حجم رأس المال المستثمر فيه وكذلك تدني درجة التطور التكنولوجي المتبعة في هذه المنشأة الصناعية الصغيرة.

وكذلك الحال فإن علم القانون, يعتبر المشروع الصغير هو اتفاق أو عقد بين طرفين أو أكثر من اجل القيام بنشاط خاص ,على إن لا يخالف أو يتعارض مع صناعة المواد ألمحظورة بالقانون السائد (هيكل ، 2003).

وإذا كانت العلوم المختلفة التي قد تناولت مفهوم المنشآت الصناعية الصغيرة قد عرفت هذه المنشآت و أكسبتها مفاهيم مختلفة فإن المؤسسات المالية الكبرى كذلك ساهمت في إعطاء تفسير لمفهوم المؤسسات أو المنشآت الصناعية الصغيرة فمثلاً إن البنك الدولي و كذلك منظمة العمل الدولية يعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة بأنها " تلك التي تستخدم اقل من 50 عاملاً في حالة الدول النامية و اقل من 500 عامل في حالة الدول المتقدمة ". (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001).

ومن تمام المعرفة و الإحاطة بمفهوم المنشآت الصناعية الصغيرة في الدول العربية, فإن الاجتماع الذي عقده الخبراء العرب المتخصصين في مجال المنشآت الصناعية الصغيرة في دمشق, في شهر نيسان سنة 1993, و بإشراف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي, قد تم إعطاء مصطلح المنشآت الصغيرة مفهوماً و تفسيراً يعتمد على تقسيم هذه المنشآت بالارتكاز على حجم النشاط الصناعي الذي تزاوله, وهي تقسيمات قد اتفق عليه الخبراء العرب على النحو التالي:

- الصناعات الصغيرة جداً (micro): وهي التي تستخدم اقل من خمسة عاملين, و تستثمر اقل من خمسة ألاف دولار (إضافة إلى الأبنية و العقارات) .

- الصناعات الصغيرة (small): وهي التي تستخدم 6-15 عاملاً وتستثمر اقل من 15 ألف دولار(إضافة إلى الأبنية و العقارات) .

- الصناعات المتوسطة (medium): وهي التي تستخدم 15 -25 عاملاً و تستثمر 15000-25000الف دولار (إضافة إلى الأبنية و العقارات). (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

إن اختلاف التفاسير و تنوعها للمصطلح الدال على المنشآت الصناعية الصغيرة, يعود إلى العديد من الأسباب التي و إن كانت قد لمعت بين السطور السابقة إلا أنها و بشكل جلي تتجسد فيما يلي :

1 -من الأسباب السابقة الرئيسية في اختلاف التفاسير للمصطلح المذكور هو التشابه بين المنشآت الصناعية الصغيرة مع المتوسطة و الكبيرة, من حيث الخصائص و الإدارة و التنظيم .

2 -إن الاختلاف في حجم هذا القطاع الصناعي من قطر لآخر, و ذلك تباعاً لاختلاف الأقطار و الدول في النظم السياسية ,و الاقتصادية, و الاجتماعية فيها, إذ قد يعتبر المشروع في دولة ما صغيراً و في دولة أخرى كبير, و كذلك قد يعتبر المشروع كبيراً في دولة ما صغيراً فـي دولة أخرى .

3 - الصعوبة الحقيقية في وضع حدود فاصلة بين كل من المشاريع الصغيرة و الكبيرة و المتوسطة فالمشاريع الكبيرة بدأت مشاريع صغيرة ثم أخذت في النمو و التطور حتى أصبحت

مشاريع كبيرة, مما يدل أن المشروع الكبير هو بالأصل مشروع صغير ثم متوسطاً و بالتالي فإن دورة الحياة الطبيعة السليمة لهذه المشاريع واحدة, و بالتالي تكمن هنا صعوبة الفصل بينهما (أبو الرب ، 2004) .

و خلاصة القول إن المشاريع الصناعية هي كالإنسان تبدأ بمرحلة الطفولة, ثم الشباب, ثم النضوج و أخيرا الكهولة التامة, حيث يصعب الفصل بين المراحل المختلفة للإنسان وهو حال مطابق لحال الولادة و النشوء و النمو ودورات الحياة لكل مناحي النشاط البشري .

3.2 مفهوم الصناعات الصغيرة في فلسطين

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 عملت سلطات الاحتلال على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي, وخلقت انقطاع وعدم تواصل بين الضفة الغربية وغزة (مركز الدراسات العمالية ،1993). وكذلك عملت على عزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقي الدول العربية والإسلامية من خلال تحكمها بالمعابر.

فقد كانت الخطط الاقتصادية الإسرائيلية تتعامل مع الضفة و القطاع على أنهما سوقاً استهلاكياً للمتوجات الإسرائيلية ,حيث كان أكثر من 25% مما تنتجه المصانع الإسرائيلية يورد إلى السوق الفلسطيني حيث تأتي أمريكا كسوق للمنتجات الإسرائيلية في الدرجة الأولى و الضفة الغربية و غزة في الدرجة الثانية هذا من جانب ,و من جانب آخر فقد كانت تتعامل السلطات الإسرائيلية المحتلة في الضفة وغزة على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد يجب إن يكون استهلاكي للمنتج الإسرائيلي ,و كذلك مواد أولية رخيصة الثمن تورد إلى المصانع الإسرائيلية ،بالإضافة إلى إن الضفة الغربية و غزة تعتبر عمالة رخيصة تستثمر لصالح الاقتصاد الإسرائيلي داخل المنشآت الإسرائيلية المختلفة (مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999) .

وعلية فإن هذا الواقع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الذي ساد الضفة و القطاع, حال دون وجود مشاريع صناعية مستقرة قادرة على إعطاء مفهوم اقتصادي واضح لها ,و ذلك نتيجة للتذبذب و حالة الإضراب وعدم الاستقرار طيلة فترة الاحتلال مما جعل الواقع الصناعي في فلسطين واقعاً مضطرباً مفكك الأوصال ,و ليس له أسس مستقرة و ثابتة يمكن دراستها بشكل دقيق (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين،(1999) .

ومن هذا الفهم للواقع الاقتصادي و الصناعي في فلسطين فإنه لا يوج د مفهوم دقيق و محدد لمصطلح المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين .

4.2 أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة

يعرف المشروع على انه " مجموعة من الأنشطة تسعى إلى تحقيق أهداف محدده حسب معايير وجودة المنتج و ذلك ضمن الموارد و الإمكانيات المتاحة ". (غنام ، 2004).

يعتبر هذا التعريف تعريفاً عاماً لأي مشروع سواء كان كبير أو صغير, إما تحديد مفهوم المشروع الصغير فهو " نشاط اقتصادي يكون مملوكاً ملكية فردية و يستخدم رؤوس أموال صغيرة نسبياً و يوظف عدداً محدداً من الأيدي العاملة ". (غنام ، 2004) .

و تكمن أهمية المشاريع الصغيرة فيما يلي :

1 - إيجاد فرص عمل جديدة، ومحاربة الفقر و البطالة، فقد أثبتت الدراسات إن المشاريع الصناعية الصغيرة لها القدرة على استيعاب الكم الأكبر من العمالة، و قد وجد إن المشاريع الصناعية التي تستخدم اقل من 500 عامل في أمريكا مثلاً وفرت ثلث فرص العمل, بينما المشاريع التي تستخدم اقل من 20 عامل فقد وفرت أكثر من نصف فرص العمل (العطية ، 2002). وهذا يؤكد على الدور الريادي للمشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة وبالتالي يبرز دورها الرئيسي في النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

2 - تشكل المشاريع الصناعية الصغيرة نواة للمشروعات الكبيرة إذ تعتبر البداية للمشاريع الكبيرة ،لأنها لا تعتمد في نموها وأدارتها على التعقيدات و البيروقراطية ،كذلك سهولة و صول إنتاجها إلى الأسواق ,التي لا تعتبر مغرية بالنسبة للصناعات الكبيرة، مما يساهم في نمو و تطور هذه الصناعات (هل ، 1989).

3 - تشجيع التوظيف الذاتي و التدريب و إعداد الرياديين:
تعتبر المشاريع الصناعية الصغيرة مركزاً لتدريب العاملين فيه ,سواء كان صاحب المنشأة أو العمال المأجورين وذلك وسط عمليات الإنتاج و التسويق, مما يكسبهم المزيد من المعلومات و

الخبرات مما يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

4 -دعم المشروعات الكبيرة بإنتاج بعض متطلباتها, فقد يكون إنتاج المنشآت الصغيرة لمتطلبات بعض المشاريع الكبيرة نوعاً من الاستثمار للمشاريع الكبيرة لتوفير الوقت و الجهد لإنتاج متطلبات أكثر أهمية ، وقد برزت هذا التجربة في اليابان في صناعة السيارات حيث تساهم مئات المنشآت الصناعية الصغيرة في تصنيع أجزاء السيارة، وهذا يعود بالنفع على الشركة الكبرى. (غنام ، 2004) .

5 -الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة إضافة إلى خدمة القطاعات المهشمة ، وذلك بإيجاد المنشآت الصغيرة في المناطق القروية مما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل و الحد من الهجرة بحثاً عن لقمة العيش بالإضافة إلى استغلال الموارد الطبيعية و البشرية في تلك المناطق. (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ،(1999) .

6 -خلق المشروعات الجديدة في السوق:

تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة دوراً مهماً في التجديد و الابتكار فالمؤسسة الصغيرة لها القدرة على التطور و الإبداع و الابتكار و البقاء في السوق و تعزيز صمودها و مناقشتها أكثر من الشركات الكبرى و ذلك لصغر رأس المال و قلة الأيدي العاملة فيها. (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

7 -تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في الحد من استيراد بعض السلع التي تصنع فيها حيث تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلية، و هذا بدوره يؤدي إلى توفير العملة الصعبة مما يعزز الاقتصاد القومي للدولة. (هيكل ، 2003) .

8 -يوظف المشروع الصناعي الصغير رأس مال صغير, يعتمد صاحبة على المدخرات و الإقراض من الأصدقاء, و يبتعد عن البنوك و المؤسسات المالية الربحية حيث إن رأس المال المستخدم لا يمكن استخدامه في التجارة أو الصناعات الكبرى لصغر حجمه و قيمته. (مؤسسة الشرق الأدنى ، (1988).

9- تلعب المشاريع الصناعية الصغيرة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية و تشكل عنصراً استراتيجياً فعالاً في التنمية و التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة (صناعية) أو نامية على حدٍ سواء. (هيكل ، 2003).

5.2 خصائص المشاريع الصناعية الصغيرة

تتصف المشاريع الصناعية الصغيرة بالعديد من المزايا و الخصائص التي تجعلها أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي في القطاعات ذات العلاقات التشابكية داخل الدولة ، ومن أهم هذه الخصائص:

1- سهولة التأسيس: حيث إن المشاريع الصناعية الصغيرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير و عدد من العمال من اجل البدء في المشروع ،كما أنها تتمتع بقلة المصروفات الإدارية للتأسيس وذلك لسهولة هيكلها الإداري و التنظيمي وعادةً ما يكون تأسيسها من مدخرات صاحب المشروع، و هي مبالغ بسيطة يمكن توفيرها بسهولة (مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

2- المرونة والقابلية للتغيير و التكيف مع المستجدات و الظروف غير الطبيعية ،و هذا بخلاف المشاريع الكبيرة التي لا تستطيع إن تتكيف مع الركود الاقتصادي ، كذلك قلة و نقص الروتين في هذه المشاريع مما يجعل سرعة الحصول على المعلومات كبيرة جداً (عطية ، 2002) .

3- إن المشروعات الصناعية الصغيرة لا تتطلب عدداً كبيراً من العمال و لا تتطلب العمالة الماهرة المدربة إنما يمكن تدريب العمال أثناء العمل و هذا ما يوفر الوقت الجهد و المال لصاحب المشروع الصغير (أبو الرب،2004) .

4- يشرف المالك على العاملين: بحيث يراقب أي عملية إنتاجية و هذا يعطي صاحب المشروع قدرة أفضل على المعرفة الإنتاجية و لا يعطي العامل تفويضاً بالصلاحيات من قبل مالك المنشأة ،مما يجعل صاحب المشروع هو المدير و المراقب و الإداري في آنٍ واحد. (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ،(1999) .

5- تتميز المنشآت الصناعية بسرعة استرداد رأس المال المستثمر فيها, و هذا يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار و سرعة جني الأرباح، حيث تقدم السلع لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة بأسعار مقبولة ومغرية وهذا يؤدي إلى زيادة في حجم التوزيع والتسويق مما يعطي مردوداً اقتصادياً سريعاً كذلك فإن لها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين القاطنين في مناطق بعيدة عن السوق مما يضاعف في كمية الإنتاج والتسويق. (مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

6- تقدم المشاريع الصناعية الصغيرة خدمةً مميزة للعملاء وذلك لقرب الموارد من العميل, وهذا ما يؤدي إلى نشوء علاقات شخصية بين الطرفين تؤدي إلى السلاسة في العمل ورضا العميل لما في ذلك من مرونة في التعامل لوجود هذه العلاقة .(عطية ، 2002م).

7- تلعب المنشآت الصناعية الصغيرة دوراً هاماً في تنمية الصادرات التي لها دور رئيسي في دعم الاقتصاد والدخل القومي, فقد بينت الإحصائيات أن ما نسبته 46%من مجموع الصادرات الصناعية في الدنمارك هي من الصناعات الصغيرة, كذلك الحال في الصين حيث تتراوح النسبة ما بين 40ـــ60%, وفي تايوان ما نسبته 56%. (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني،(2001) .

6.2 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المشاريع الصغيرة بشكل عام، حيث يلاحظ بان معظم الدراسات تناولت واقع المشاريع الصغيرة والمشاكل التي تواجهها، لكن لا توجد دراسة متخصصة حول المشاكل التمويلية وخاصة في فلسطين وقد اطلع الباحث على عدة دراسات أجنبية وعربية وفلسطينية.

1.6.2. دراسات أجنبية

1- دراسة(1999)berger and udell

هدفت هذه الدراسة إلى فحص هيكلية رأس مال المشاريع الصغيرة و في معرفة اختلاف هذه الهيكلية مع حجم المشاريع و عمرها الإنتاجي .

و قد توصلت هذه الدراسة :

1- إن القطاع المالي الخاص بما فيه الوسطاء الماليين يولون المشاريع الصغيرة اهتماماً كبيراً بينما يهتم القطاع العام بالمشاريع الكبيرة .

2- كلما صغر حجم المشروع زاد حجم التمويل بالملكية (التمويل الداخلي) .

3- كلما صغر حجم المشروع زاد التمويل التجاري " شراء السلع و المواد الخام بالدين من الموردين " .

4 – ترتفع المخاطر في منح التمويل للمشاريع كلما صغر حجمها و ذلك لعدم الضمانات الملموسة لتقديمها كضمان للدين ، بسبب عدم توفر أصول ثابتة ذات قيمة عالية .

2- دراسة (1999) pissarides

وقد أجريت هذه الدراسة من قبل البنك الأوروبي للإعمال والتنمية في لندن European Bank For Reconstruction and development بهدف التعرف على أهمية التمويل في تمنية المشاريع الصغيرة المتوسطة في دول وسط شرق أوروبا .

وقد استعرضت الدراسة أهم مشاكل التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ، ثم تطرقت إلى معوقات نمو المشاريع الصغيرة التي أهمها حسب ما توصلت إليه الدراسة : نقص التمويل الكافي، ونقص الخبرة الاداريه،وازدياد تكلفة العمليات بسبب انخفاض حجم الإنتاج . ومما توصلت إليه الدراسة أيضا ازدياد الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول أوروبا الشرقية خصوصا بولندا والتشيك حيث تزداد دورها في الناتج القومي بنسبة 250% ما بين

العامين 1994 – 1997 ويعود ذلك لزيادة الاهتمام من قبل القطاع المالي لهذه الدول في دعم هذه المشاريع, حيث كان الدور الأكبر للبنك الأوروبي للأعمار والتنمية EBRD ,وقد أوصت الدراسة بايلاء القطاع المصرفي المزيد من الاهتمام والتشجيع دوره الايجابي في دعم قطاع الإعمال الصغيرة والمتوسطة .

3- دراسة Jith Jayaratne and Johm Wolken (1999)

تم إجراء هذه الدراسة في الولايات المتحدة الامريكيه وتهدف إلى التعرف على دور البنوك الصغيرة التي تقل موجوداتها عن 300 مليون دولار في تمويل قطاع الأعمال الصغيرة في أمريكا. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- إن البنوك تهتم بتمويل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة أكثر من البنوك الكبيرة, وذلك بسبب صغر حجم موجوداتها التي لا تشجعها على الاستثمار في المشاريع الكبيرة أو أن القوانين تحول دون ذلك .

- إن البنوك بشكل عام كلما زاد حجم موجوداتها قل اهتمامها بتمويل الأعمال الصغيرة لارتفاع تكاليف إقراض هذه المشاريع ، وزيادة مخاطرها كلما صغر حجمها، لذلك فان البنوك الصغيرة التي تمول المشاريع الصغيرة سرعان ما تدير ظهرها لهذه المشاريع عندما يكبر حجم موجوداتها .

4- دراسة (soeren 2005)

تناولت هذه الدراسة موضوع مفهوم الدراسات الصغيرة ومدى الدور الذي تلعبه هذه المنشأة في العديد من دول العالم بالمقارنة مع دولة الولايات المتحدة الأمريكية وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 -لا يوجد تعريف ثابت ودقيق ومحدد لمفهوم الصناعات الصغيرة إذ يعتمد تحديد هذا المفهوم في كل دولة حسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الموجود.

2 -إن المشاريع الصناعية الصغيرة تلعب دورا مهما في تعزيز ونمو الاقتصاد الصناعي في دول العالم.

2.6.2. دراسات عربية

أما الدراسات العربية التي تناولت تمويل مشاريع الأعمال الصغيرة في بعض الدول العربية والتي منها:

1- دراسة الشيخ،فؤاد (1997):مشاكل المشاريع الصغيرة في الأردن، حالة المشاريع الصغيرة، دراسات عدد (24). الأردن

تعتبر دراسة الشيخ ألمقدمه لجامعة الإمارات العربية من أهم الدراسات العربية التي اهتمت بفحص المشاكل التي تعاني منها الأعمال الصغيرة في دول مشابهة, في ظروفها لتلك التي في الأراضي الفلسطينية المحتلة _ وهي الأردن، وقد اقتصرت الدراسة كما وصفها الباحث في مقدمته على المشاريع الصغيرة في الأردن .

ويعزو الباحث اهتمامه بدراسة الأعمال الصغيرة في الأردن لغياب الدراسات العربية المهتمة بهذا القطاع، ذاكرا أن جل الدراسات المتوفرة حاليا هي دراسات أجريت في أمريكا وأوروبا الغربية (أي الدول الأكثر تقدماً في العالم) وقليل منها أجريت في الدول النامية واسيا .

وقد استنتج الشيخ في دراسته إن قطاع الأعمال الصغيرة في الأردن كغيره من القطاعات الصناعية المماثلة في الدول النامية, يعاني مشاكل كثيرة وقد حصرها الباحث في 29 مشكلة أو حاجة على رأسها مشكلة ارتفاع الضرائب الحكومية،وارتفاع الفوائد البنكية على القروض،ونقص التمويل اللازم في معظم الأحيان ، بينما كان اقلها سوء الإدارة أو انعدام الخبرات الاداريه .

ومع أن الباحث لم يكن ليهدف إلى دراسة مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن, إلا إن دراسته لمشاكل هذه المشاريع أدت إلى نتيجة وهي أن قطاع الأعمال الصغيرة في الأردن يعاني أكثر ما يعاني من المشاكل التمويلية سواء في نقص التمويل أو ارتفاع تكاليفه .

2- دراسة عطية،م (2002) :إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان

تناولت هذه الدراسة المشروعات الصغيرة من جميع جوانبها, فقد عرفت المشاريع الصغيرة و دورها في الاقتصاد الأردني حيث تستوعب ما نسبته 35% من القوى العاملة في الأردن و تساهم بما نسبته 30% من مجمل الإنتاج الصناعي و 20% من مجمل الصادرات الصناعية .
كما تناولت فلسفة إنشاء مشروع جديد و المقارنة مع شراء مشروع قائم ، و ركزت الدراسة على مصادر تمويل المشاريع الصغيرة و بينت أن أهم مصدر للتمويل هو المدخرات الشخصية و الإقراض من الأصدقاء, يليه الإقراض من البنوك و المؤسسات المالية, كذلك بينت الدراسة أن موقع المشروع هو أساس نجاحه حيث أن قرب المشاريع من الأسواق و القرب من المواد الأولية و توفير الأيدي العاملة, و طرق المواصلات ,و توفر الخدمات العامة لها الأثر الكبير في نجاح المشروع.

كما ركزت على الرقابة في المشاريع الصغيرة حيث اعتمد على نظام رقابي مستمر للمخزون ، وتناولت التسويق كعملية لها دور كبير في استمرار المشروع و نجاحه .
كما تناولت الباحثة أشكال الخطر التي يمكن أن تلحق بالمشروع من حيث الحريق و الأحوال الجوية الخطرة و السرقة و الإفلاس و ضرورة أن يؤمن على المشروع الصناعي الصغير.

و في النهاية أبرزت دور الحسابات المنتظمة و أهميتها في نجاح المشروع و قد قامت الباحثة بدراسة المشروع بشكل مبسط من اجل نجاح و استمرار المشروع حيث خلصت الباحثة إلى النتائج التالية :

ا- إن أكثر أنواع الملكية للمشاريع الصغيرة هي ملكية فردية .

ب- إن أفضل أنواع التمويل هو التمويل الذاتي حيث يشعر صاحب المشروع بنوع من الاطمئنان و الاستقرار في المشروع .

ج- إن موقع المشروع له الأثر الكبير في نجاح و فشل المشروع .

3- دراسة ألسندي،م(2004) :أفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين

تناولت هذه الدراسة واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة في مملكة البحرين ,حيث تطرقت إلى تعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة, و أهميتها في تنمية الاقتصاد القومي و بينت أن 76% من إجمالي المؤسسات الصناعية في البحرين هي مؤسسات صغيرة, و خلصت الدراسة إلى أن أهم المعيقات و الصعوبات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في البحرين هي :

1 -صعوبات مالية .

2 -صعوبات تسويقية و إدارية .

3 -صعوبات فنية .

4- دراسة صقر،ف (2004) :واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية.

تناول الباحث دراسة المنشآت الصغيرة في جمهورية مصر العربية وعرض وميز بينها وبين المنشآت الكبيرة حيث اعتمد الباحث عدة معايير للتميز أهمها :

1. معيار العمالة
2. معيار رأس المال
3. معيار حجم الإنتاج
4. معيار قيمة المبيعات
5. معيار القيمة المضافة
6. معيار كثافة العمل

وفي نهاية الدراسة خلص الباحث إلى أن هناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة في مصر ، أهمها :

1. مشاكل إجرائية مع الأجهزة الحكومية
2. مشكلة التأمينات الاجتماعية
3. مشاكل التموين
4. مشكلة التسويق
5. مشاكل العمالة الفنية المدربة .
6. مشاكل الإسراف والخدمات

وتطرق الباحث في نهاية دراسته إلى العديد من تجاب الدول في تصريف وإدارة المنشآت الصغيرة منها التجربة الكندية والتجربة اليابانية .

دراسة ألصالحي، صالح (2004) :أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

تناولت هذه الدراسة المشروعات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة وتعريفها وخصائصها وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، ومراحل هذه المؤسسات في الاقتصاد، والمنظومة المؤسسية لتنمية المشروعات الصغيرة واهم المشاكل والمعوقات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تأهيلها وتطويرها في الاقتصاد الجزائري .
وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الجزائر هي:

1. المشاكل الإدارية
2. المشاكل التمويلية
3. المشاكل المرتبطة بالمكان
4. المشاكل المتعلقة بالإنتاج التجاري

3.6.2. دراسات فلسطينيه

ومن الدراسات التي تناولت مشاريع الأعمال الصغيرة في فلسطين نذكر منها ما يلي:

1- دراسة ناصر،ي (1999) :مشاريع العمالة الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. فلسطين .

تناولت الدراسة السمات التي تتسم بها الأعمال الصغيرة في فلسطين من حيث الملكية ، والتشغيل ، وحجم التمويل ، وتوزيعها بين القطاعات و تناولت أيضا مشاكلها و تحدياتها و معوقاتها من مختلف الجوانب المالية و التسويقية و مدخلات الإنتاج و مخرجاته .

وجاءت هذه الدراسة أكثر شمولاً من غيرها من الدراسات لعدم اقتصارها على قطاع معين من الأعمال الصغيرة, بحيث شملت قطاع الصناعة و الخدمات و التجارة و الزراعة و السياحة .....الخ .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي :

1 -إن المشكلة لا تكمن في طبيعة المشاريع الصغيرة في فلسطين, بل في البيئة و السياق الذي تعمل فيه هذه المنشآت .

2 -إن الحصار, و القيود على التصدير, و الاستيراد, و صغر حجم السوق المحلي ,و قلة التمويل الكافي أو تخوف الممولين من الظروف السياسية الراهنة و إحجامهم عن منح التمويل الكافي لهذه المشاريع, كل ذلك كان السبب في تراجع أداء هذا القطاع و صموده في نفس الوقت .

3 -هناك نمو مضطرب في المشاريع الصغيرة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني تحت الحصار, و الاغلاقات المتكررة, و نلاحظ ذلك مما أشارت إليه نتائج البحث ،فقد أظهرت أن 90% من أصحاب قد حددوا البطالة و الضغوط الاقتصادية كسبب لإقامتهم لمشاريعهم و بدأ أعمالهم .

2- دراسة نصر(2002) :دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية،معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).رام الله .

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تعرف على الوضع الراهن للقطاع الصناعي والفلسطيني من خلال الاستعراض للخصائص الرئيسية للصناعة ,مع التركيز على الفترة الانتقالية التي بدأت منذ توقيع إعلان المبادئ عام 1993 و استمرت حتى الآن .

استخدم الباحث في هذه الدراسة بشكل رئيسي البيانات الثانوية التي ينشرها الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني بالإضافة إلى بعض البيانات غير المنشورة من الجهاز المركزي الإحصائي ، و المصادر ذات العلاقة بالقطاع الصناعي مثل وزارة الصناعة ، وزارة العمل ، وقد تناول قطاع الصناعة إثناء الاحتلال و استخلص أن الاحتلال الإسرائيلي قام بتشويه الاقتصاد الفلسطيني و تسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي, مما جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10% في العمالة 17% خلال السنوات الخمس و العشرين من عمر الاحتلال .

وقد توصل الباحث إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قام بخطوات مرتبة و منظمة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسة حظر التجول على الكثير من البلدات الفلسطينية, مما أدى حرمان الكثير من الموظفين و العمال من الوصول إلى أعمالهم و ما أدى إلى تدهور الطاقة الإنتاجية و انخفاض مستوى المعيشة لهؤلاء العمال و الموظفين كما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لديهم و هذا ساهم في كساد المنتجات الفلسطينية, و من ثم تدهور أحوال أصحاب المصانع و التسبب لهم بخسائ ر فادحة بالإضافة إلى قيام الاحتلال بتدمير البنية التحتية و البنية الاستثمارية في مناطق الضفة و القطاع .

و قد أشار الباحث أن إعادة ترتيب و بناء الوضع الاقتصادي يحتاج إلى تخطيط و صياغة لإستراتيجية واضحة, تأخذ بالاعتبار الظروف و الأوضاع السياسية الراهنة من مقومات الاقتصاد من ارض, و مياه, و موارد, و رأس مال التي ستظل تخضع لسياسة الاحتلال لفترة زمنية غير محددة و هذا ما سعت إليه سلطة الاحتلال للسيطرة على الأراضي الفلسطينية لتدمير الاقتصاد الفلسطيني, و جعل الظروف الاقتصادية و المعيشية للسكان في غاية الصعوبة و بالتالي يسهل عليهم تهجير الفلسطينيين, و سلب الفلسطينيين أراضيهم و مواردهم و لذلك فقد رأى الباحث أن

أفضل وسيلة للصمود هو تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية, و تعزيز المشاريع ذات القدرة الاستيعابية للعمالة و التركيز على إنتاج السلع ذات الأهمية الإستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من الإنتاجية من إسرائيل, بالإضافة إلى تأسيس مشاريع صغيرة و تطوير بعض الصناعات التي قد تنافس المنتجات الإسرائيلية على المدى الطويل و توثيق العلاقات مع الدول العربية المجاورة و ذلك لتخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من اجل إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال .

3- دراسة أبو الرب،ن (2004) :الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية،دراسات.عمان.

حاول الباحث في دراسته التوصل إلى تعريف دقيق و محدد للمشاريع الصغيرة إلا انه لم يصل إلى تعريف دقيق و شامل لها ، كذلك فقد تناول الباحث أيضا خصائص و أهمية المشاريع الصغيرة و أثرها في الاقتصادي القومي .

وقد استهدفت الدراسة إلى التعريف على الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية بشكل عام, واستخدم الباحث أسلوب إحصائي متقدم, حيث قام الباحث بإعداد استبانة و توزيعها على عينة مكونه من 600 مشروع صغير في قطاعات مختلفة منها الإنتاجية, و الخدماتية, و الزراعية و التجارية ، و تم تحليلها باستخدام التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و قد خلصت الدراسة إلى مايلي :

1 -إن الاحتياجات المالية تشكل قمة هرم احتياجات المشاريع الصغيرة, تليها الاحتياجات التكنولوجية .

2 -صعوبة الوصول إلى المواد الخام و المشاكل الإدارية و التنظيمية تليها الحاجة إلى التدريب الفني و مشكلات التسويق .

3- إن التمويل الذاتي و التمويل غير الرسمي هو المصدران الأساسيان لتلك المشاريع.

4- إن المشاريع الصغيرة تشكل ما نسبته 98% من مجمل المشاريع في فلسطين.

4- مكحول،ب (2005) :منشآت الإعمال الصغيرة في شمال فلسطين، الطبعة الأولى.مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله .

تناولت هذه الدراسة واقع الصناعات في شمال الضفة الغربية, من حيث الواقع و الاحتياجات فقد عمل على إعداد استمارة بحثية وزعت على 251 منشأة صناعية صغيرة في كل من جنين ، طولكرم ، نابلس ، قلقيلية وعلى العديد من القطاعات الصناعية الصغيرة, حيث تبين من عينة الدراسة أن تسويق منتجات المنشآت الصغيرة هي موجه للسوق المحلية, و ذلك بسبب تفوق الجودة و السعر القليل و التسهيلات للدفع و الخدمات المقدمة ما بعد البيع.
و بين الباحث نتائج الانتفاضة على هذه المشاريع ,حيث تراجعت الطاقة الإنتاجية من 83% قبل الانتفاضة إلى 25% خلال الانتفاضة ، كما أوضح المصاعب المالية التي تواجه هذه المشاريع حيث تبين أن 95%من عينة الدراسة بحاجة إلى دعم و تمويل و أن 80% من المشاريع مولت ذاتياً.

وقد خلصت الباحث إلى النتائج التالية :

1 -إن قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين يواجهه مشكلات عديدة تكمن في عشرة نقاط ذات علاقة بالمعدات ، والإنتاج و التسويق و التسعير و التوزيع و المواد الخام و العمال و التمويل و تحصيل الديون و تعدد العملات و الإجراءات الحكومية .

2 -إن أهم الاحتياجات من اجل النهوض بهذه المؤسسات هي الاحتياجات التدريبية في مجال التسويق ، الإنتاج و الترويج ، والتوزيع ، و المحاسبة ، و التخزين ، و الإدارة ،/ والتمويل ، والإلمام بالقانون .

3 -إن التدريب هو العنصر الأساسي للنهوض بالمؤسسات الصناعية الصغيرة .

7.2 دراسة نقدية للأدبيات السابقة

يلاحظ الباحث أن معظم الدراسات قد تناولت المنشآت الصناعية الصغيرة من زاويا مختلفة ، و لكن جميعها تكاد تكون متكاملة في عرضها و تناولها لهذا الموضوع ، وخاصة بما يتعلق بمفهوم المنشآت الصغيرة، و منها ما عرض أهم المعوقات و الإشكاليات التي تواجه هذه المنشآت و بعض الدراسات تناولت موضوع هذه المنشآت مقارنة بتجارب مختلفة في الدول ، كما أن منها ما تناول قضايا التمويل و مدى أهميته في تمويل و تنمية المنشآت الصناعية، كما أن هناك دراسات قد سلطت الأضواء على القضايا المصرفية و نسبة الفوائد و ارتفاع الضرائب و علاقة ذلك بنمو المنشآت الصناعية الصغيرة ، ومن تلك الدراسات أيضا ما ركزت على دراسة أهمية تلك المشاريع الصغيرة في زيادة الدخل القومي، واستيعاب اليد العاملة و خاصة وانه معظم الدراسات السابقة التي ذكرت تتوافق على أن مثل هذه المشاريع الصناعية الصغيرة يطفو عليها طابع الملكية الفردية، هذا في ما يتعلق بالأدبيات العربية و الأجنبية ، و أما الأدبيات الفلسطينية، فقد تقاطعت في معظمها على أن الاحتلال الإسرائيلي واضطراب الوضع السياسي و الاقتصادي ، و تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي و ندرة الوفورات المالية الفلسطينية و استيراد المادة الخام و تصدير المنتوج إلى خارج الأسواق المحلية يشكل هموم ومشكلات وعوائق أمام المنشآت الصناعية الصغيرة ، التي يغلب عليها طابع التملك الفردي و العائلي .

و لذا فانه ما يلاحظه الباحث على تلك الأدبيات بشكل عام تتكامل مع موضوع الدراسة التي يعمل الباحث على انجازها ، بل إنها تشابه تلك الدراسات في الأطر العريضة لها ، و لكن هذه الدراسة التي يعمل الباحث على إعدادها هي دراسة تركز على المنشآت الصناعية الصغيرة المنتشرة في محافظة جنين و ذلك من خلال دراسته للمعوقات، و التحديات التمويلية، ومدى ارتباط ذلك بمستوى إنتاج تلك المنشآت ، ولهذا فان الباحث يرى أن هذه الدراسة التي يعمل على إعدادها هي دراسة مكملة ومعززة للدراسات السابقة المذكورة ولا سيما الفلسطينية منها ، سيما و أنها تتناول موضوع لم يتطرق إليه الباحثون من قبل بشكل تفصيلي ، يتعلق بالمنشآت الصناعية الصغيرة المنتشرة في محافظة جنين .

الفصل الثالث

واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية

1.3 تمهيد

2.3 واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967– 1993

3.3 الوضع الصناعي الفلسطيني في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994 – 2000

4.3 الوضع الصناعي الفلسطيني بعد انتفاضة الأقصى 2000

5.3 الوضع الصناعي في محافظة جنين

6.3 النشاط الاقتصادي في محافظة جنين

7.3 النشاط الصناعي في محافظة جنين

8.3 ملامح القطاع الصناعي في محافظة جنين منذ عام 2000 – 2005

الفصل الثالث

واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية

1.3 تمهيد

لقد تطرق الباحث في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة لمفهوم الصناعات الصغيرة في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، حيث اظهر الباحث أن مفهوم الصناعات الصغيرة في فلسطين هو مفهوم متشعب ومتشابك ونسبي، وبالتالي هنالك العشرات من التعريفات المختلفة في معظم أدبيات الاقتصاد الصناعي على مستوى العالم، ولذا فان مفهوم الصناعات الصغيرة هو انعكاس لفلسفة كل دولة أو مجتمع، وحسب ما تتبعه من نظم اجتماعية وسياسيه وثقافية وغير ذلك.

وفيما يتعلق بمفهوم الصناعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية فانه نظرا لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسيادة المجزئة ووجود الاحتلال الإسرائيلي، فان مفهومه مضطرب وغير واضح، لأنه انعكاس للأوضاع الفلسطينية المضطربة، ولذلك فان الصناعات الصغيرة في فلسطين هي كذلك انعكاس لهذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل شامل، وهذا الأمر يقتضي أن نلقي الضوء على طبيعة الواقع الصناعي لهذه المنشآت الصغيرة في فلسطين منذ عام 1967 ولغاية إعداد هذه الدراسة 2005 ، وان الخارطة (1.3) توضح خارطة فلسطين

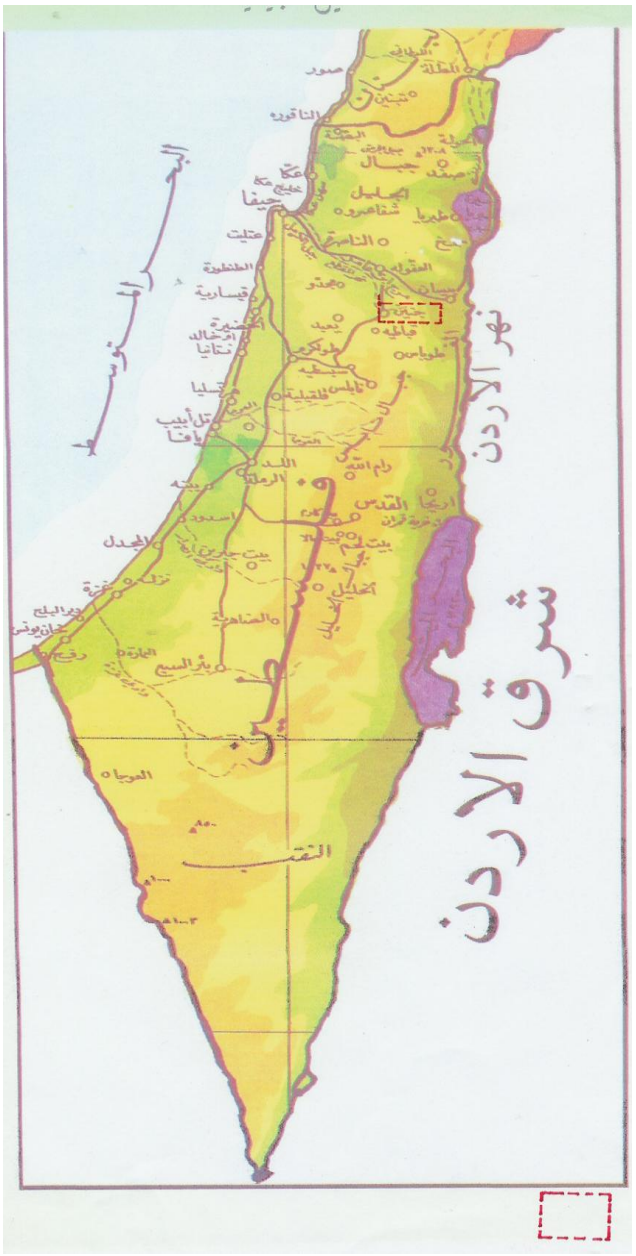

خارطة 1.3 : خارطة فلسطين، (أطلس العالم والوطن العربي.(ب.ت)).

2.3 واقع القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 – 1993 .

منذ أن وقعت الأراضي الفلسطينية تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي اخذ هذا الاحتلال بوضع هدفاً أمام عينيه، ألا وهو تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 إلى منطقة استهلاكية كبرى (سوق كبيره) للبضاعة المتجه داخل المنشآت الصناعية الإسرائيلية، وفي المقابل عمل على أن تكون هذه المناطق مناطق مخزون دائم، يزود منشآت الصناعة الاسرائيليه بالأيدي العاملة الرخصيه والمواد الخام الأولية. (مركز دراسات الوحدة العربية، (1989) .

وعليه فان السياسة الاسرائيليه ومن هذا المنظار، قامت على سياسة " إعاقة واحتجاز تطور الصناعة في فلسطين وتطويع بنيتها الهيكلية، وتوجيه تطورها بما يخدم مصالح الاقتصاد الإسرائيلي بوجه عام والصناعة الإسرائيلية بشكل خاص " . (مركز الدراسات العمالية، (1993) .

ومن هذا المنطلق، فان الاحتلال ومن خلال تطبيق هذه السياسية، فقد أصبحت الأراضي الفلسطينية تعتبر ثاني سوق استهلاكي للمنتجات الاسرائيليه بعد الولايات المتحدة الامريكيه. (مركز دراسات الوحدة العربية، (1989) .
وبهذا نلاحظ من خلال المسوحات والدراسات التي أجريت على الواقع الصناعي في الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، قد أظهرت أن القطاع الصناعي في تلك الفترة كان ضعيفا ومهشما، إذ لم تتعدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 10% ،أما في سوق العمالة فلم تتجاوز نسبة 17% خلال فترة الاحتلال وعلى مدى خمسة وعشرين عام، مما يؤكد أن جميع السياسات الاقتصادية الاسرائيليه تجاه الأراضي الفلسطينية كان تهدف إلى " تشويه الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق الأهداف السياسية للمشروع الصهيوني من خلال ما اسماه يوسف صانع سياسة الاستلاب " . (ماس،(2002) .

لقد كان عدد المؤسسات الصناعية فيما بعد عام 1967 حوالي 3999 منشأه صناعية، تضم أكثر من 17220 عامل، 60% منهم يعمل باجر، ولكن في عام 1978 تقلص هذا العدد إلى أن أصبح 2587 منشأه صناعية وأصبح مجموع العاملين فيها لا يتجاوز ما نسبة 14% من مجموع العاملين وهو 114.600 ،وهذا يعني انه نتيجة للسياسة الاسرائيليه المبرمجة تم تعطيل منشآت الصناعة الفلسطينية، وتحويل العمالة الفلسطينية إلى جيش من العمالة داخل المنشآت الصناعية الاسرائيليه(قطامش، 1989) ،وذلك من جراء سياسة الاحتلال التي عملت على منع إقامة أي

مشاريع صناعية داخل فلسطين المحتلة عام 67 ،كما أنها عملت على عدم إعطاء اذونات تسمح بتجديد وتطوير المنشآت الصناعية داخل الأراضي المحتلة .

و في المقابل قامت سلطات الاحتلال بإنشاء كماً هائلاً من المشاريع الصناعية داخل المستوطنات، التي قضمت الأراضي المحتلة وذلك من اجل " تسهيل عملية استغلال عمال الضفة والقطاع المقيمين في المناطق القريبة من حدود 76 ،وكذلك عدم تعويض أصحاب العمل والفنيين الاسرائيلين لمخاطر الحركة في المناطق العربية " (أبو عمشه، 1989) ،وقد كانت سلطات الاحتلال ولتنفيذ هذه السياسات الاقتصادية الاسرائيليه قد عمدت إلى أساليب عديدة لتنفيذ هذه السياسة مثل فرض الضرائب الباهظة، ووضع رسوم جمركيه عاليه على المستوردات من المواد الخام والسلع الوسطية اللازمة للصناعات الفلسطينية، للحد من قدرتها على التنافس، ناهيك عن فرض القيود على تصدير المنتجات الفلسطينية واحتكار السوق الخارجي، أضف إلى ذلك تحكم في عملية إصدار تراخيص الصناعة، ومثال ذلك " رفض السلطات العسكرية الاسرائيليه ولسنوات عديدة الترخيص بإقامة مشروع تصنيع حمضيات في مدينة غزه، وقد صدر ترخيص مشروط ولكن بعد أن تغيرت ظروف صناعة الحمضيات، وخصوصاً بالنسبة للأفاق المتاحة لتمويل المشروع " .

وكذلك ما حصل من رفض الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية إعطاء رخصة شاملة لصناعة الاسمنت، حيث أجبرت السلطات الاسرائيليه شركة الاسمنت العربية على إرسال طلبات متجزئة، مما أعاق إجراءات الحصول على اذونات مسح التربة، وكل ذلك كان يبرر بحجة أن " طاقة أنتاج الاسمنت والعصير في إسرائيل كافية، ولهذا لا حاجة إلى إقامة مصانع أضافية في هذه الحقول" . (غانم، 1997) وذلك من اجل ترسيخ التبعية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الفلسطينية إلى الصناعات الإسرائيلية، من خلال الحد من إصدار تراخيص صناعية لمنشآت صناعية فلسطينية والإكثار والتوسع في إصدار تراخيص التعاقد من الباطن المكملة للصناعات الاسرائيليه .

هذا من جانب، ومن جانب أخر فان سياسة إغلاق البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية كان له دور مهم في ضعضعة الصناعة الفلسطينية وعدم تطورها. (مركز الدراسات العمالية،(93) .

وخلاصة القول في هذا الجانب، أن معظم هذه المؤسسات الصناعية التي كانت منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزه، هي في الواقع منشآت صناعية صغيره، ذات طابع حرفي، حيث أن نسبة المنشآت التي كان يعمل بها اقل من 10 عمال كانت حوالي 93% من مجموع المؤسسات الصناعية

المنتشرة في الضفة والقطاع، مع ملاحظة انتشارها في قطاع غزه بشكل ملموس لوجود نشاط لسلع كان الإسرائيليون يقبلون على شرائها من غزة، مثل الخشب والمفروشات وصيانة السيارات، وكذلك عقود الباطن وقامت صناعة المنسوجات والجلود، ولذلك ونظراً لغياب المصارف الداعمة لإنشاء قطاع صناعي كبير ومتوسط ونتيجة لإحجام المستثمرين الفلسطينيين عن الدخول في إجراءات التراخيص المعقدة مع سلطات الاحتلال والتي كانت نتائجها معروفة بالرفض مسبقاً، فقد كان التوجه الاستثماري نحو المؤسسات الصناعية الصغيرة الفردية أو شركات التضامن، وشكل هذان النوعان من الصناعات حوالي من 97% من المؤسسات الصناعية المقيدة في الضفة الغربية ، فيما لم تتجاوز نسبة شركات المساهمة العامة أكثر من 3% من مجموع القطاعات الصناعية المسجلة. (ماس،2002)

ولهذا فأن واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وخاصة المنشآت الصناعية الصغيرة ومنذ فترة الاحتلال الإسرائيلي ولغاية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة للسياسات الاسرائيليه المجحفة والموجهة تجاه هذا الاقتصاد، فقد كان الوضع الصناعي بعد عام 1967 هو فترة " أعظم نشاط صناعي محلي من أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث تخلى عدد كبير من مالكي المؤسسات الصغيرة عن أعمالهم، إما بسبب المنافسة الإسرائيلية، أو بسبب الهجرة بحثاً عن فرص أفضل في الاقتصاديات المزدهرة للأقطار العربية المجاورة". (غانم،1997)

3.3 الوضع الصناعي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1994– 2000)

لقد طرأ تحول سياسي واضح وملموس بعد توقيع اتفاقية مبادرة السلام (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 ،حيث أصبحت المناطق الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق وخاصة منطقة أ + ب من الضفة الغربية وغزة خاضعة إداريا للسلطة الفلسطينية، مما وضع هذه السلطة أمام تحديات اقتصاديه واجتماعيه وسياسية وتنموية هائلة، سيما وأنها قد تسلمت واقع صناعي مشوه واقتصادي متراجع وواقع تنموي مهلهل ومفكك الأوصال، ولذلك فقد عملت السلطة الفلسطينية جاهده ما في وسعها وذلك من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية، على محاولة إيجاد مناخ اقتصادي صلب، وخلق أجواء استثمارية موائية، وتهيئة الأوضاع للاستقرار والازدهار الصناعي في هذه البلاد، وذلك من خلال إقرار قانون تشجيع

الاستثمار الفلسطيني رقم1 لسنة 1998 ، (فلسطين ،المجلس التشريعي الفلسطيني ،1998) والذي صدر عن رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم أن نصوص هذا القانون تشجع الاستثمار كبير الحجم، ولم يقدم هذا القانون مميزات ملموسة للمشاريع الصغيرة وكذلك تبني وإطلاق شعار صناعي يتناسب مع الظروف، والقدرة، والإمكانيات المتاحة لتطوير الصناعة الفلسطينية، وهو شعار (تصنيع ما يمكن تصديره) .

ولذلك ومن اجل تطبيق هذا الشعار الصناعي على ارض الواقع لاستثمار كافة الطاقات الموجودة، فقد تناما انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة في كافة المواقع الفلسطينية، ولا سيما مناطق الأرياف، وذلك نتاج لعوامل عديدة، نتج عنها ذلك الانتشار الملموس لهذه المنشآت في المناطق الريفية، إذ أن سياسة الاغلاقات المستمرة وانتشار نقاط الفصل العسكرية على الطرق الرئيسية دفع تلك المنشآت إلى اللجوء إلى الريف تعويضاً عن المدينة، التي أصبحت طرق الوصول إليها محفوفة بالصعوبات والمخاطر، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات والأبنية في المدن، والتي تشكل حجر الزاوية لإنشاء المنشآت الصناعية مقارنة بتدني الأسعار والأجور لمثل تلك المباني والأراضي في الريف, قد شكل عملية جذب للمنشآت الصناعية الصغيرة نحو الريف، وهذا ما اظهر دفع القطاع الصناعي للمنشآت الصغيرة الاستقرار في مناطق القرى والأرياف.

وعليه وإذا رجعنا إلى فترة الاحتلال الإسرائيلي نجد أن 83% من هذه المنشآت الصناعية كانت تتواجد في المدن، و 11.6% كانت في القرى 0.01% كانت في مخيمات اللاجئين، ولكن في ظل السلطة الوطنية ومن خلال سياسة نشر المنشآت الصناعية إذ أصبح 44.5% في الأرياف، و 46.5 في المدن، و 9% في مخيمات اللاجئين، وهذا أمر بمثابة تغير جذري في هيكل توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة،حيث كان هذا التغير انعكاساً لزيادة وتسهيل سبل المواصلات بين المناطق الفلسطينية المختلفة، وكذلك تعويضاً عن فرص العمل التي كانت متوفرة داخل إسرائيل.

هذا من جانب, ومن جانب أخر فان سياسات الاعتراف والحد من إعطاء تصاريح للسكان الفلسطينيين لعبور النقاط العسكرية الفاصلة بين الخط الأخضر ومناطق السلطة الفلسطينية أدى ذلك إلى ازدياد وتكاثر عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في مناطق السلطة وخاصة في الأعوام من 94 – 98. (منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين،1999) .

ولكن وعلى الرغم من هذا النمو الملحوظ في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين إلا أنها لم تستطع النهوض والازدهار بالشكل الاقتصادي المطلوب وذلك لسياسة الإغلاق والحصار

الاسرائيليه كعامل خارجي, وكذلك لعدة عوامل داخلية أهمها: ضعف دور القطاع المصرفي الفلسطيني بسبب عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب للإقراض المصرفي من قبل البنوك المحلية التي عملت على منذ البداية على جمع الوفورات والودائع من السكان المحليين ونقلها إلى خارج الوطن لاستثمارها هناك. (أبو الرب،2004).

وكذلك الأمر ما جاء في تقرير سلطة النقد الفلسطينية حيث ورد ما يلي :

" فقد انخفضت الودائع من عملاء البنوك الوافدة (العربية والاجنبيه) من مبلغ 3301 مليون دولار في نهاية شهر أيلول إلى 3267 مليون دولار في نهاية شهر تشرين الأول 2005 وبانخفاض مقداره 34 مليون دولار وما نسبته 1% ، منها 1.79 مليار دولار موظفة خارج فلسطين وبنسبة 51% من إجمالي الودائع لديها " . (سلطة النقد الفلسطينية، 2005) .

وأما المصارف الوطنية, فإنها قد " ارتفعت ودائع العملاء لديها من 892 مليون دولار إلى 897 مليون دولار لذات الفترة المذكورة وبارتفاع مقداره 5 مليون دولار وبنسبة 0.6% وتوظف منها بالخارج 370 مليون دولار وبنسبة 34.5% من إجمالي الودائع لديها " . (سلطة النقد الفلسطينية، 2005)

ولذلك فان الأمر الطبيعي لمثل هذا النشاط المصرفي غير الصامد والمقاوم, والذي يتبنى سياسي ة الاستثمار المصرفي وليست سياسة التنمية الوطنية بالمفهوم التنموي والاقتصادي السليم, مما يؤدي ذلك إلى انكماش وتضعضع في المنشآت الصناعية الصغيرة بشكل خاص, وبكافة أركان ومقومات الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام, وان الشكل (3 – 1) يوضح خارطة المصارف العاملة في فلسطين

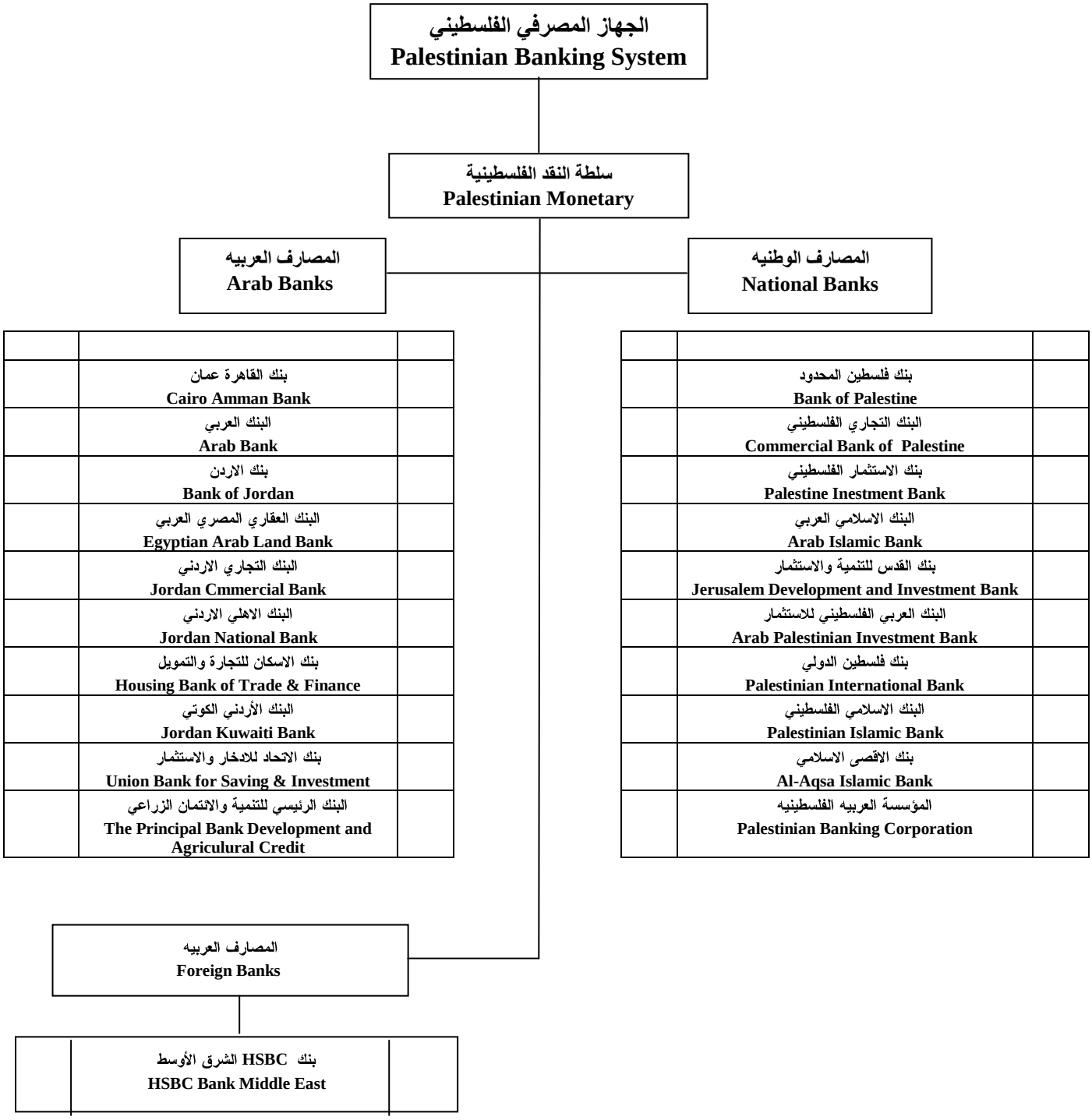

الشكل (3 . 1) يوضح تقسيم المصارف العاملة في مناطق السلطة

بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين (21 مصرف) منها 10 مصارف وطنيه, 3 منها تعمل وفق النظام المصرفي الإسلامي, أي ما يعادل نسبة 30% من القطاع المصرفي الوطني حيث أن هذه المصارف لها 70 فرع منتشرات في الضفة الغربية وقطاع غزه، وأما المصارف العربية التي

في مناطق السلطة الوطنية, فهي 10 مصارف يتفرع عنها 69 فرع منتشرة في إرجاء مناطق السلطة الوطنية, ومن الملاحظ على هذه المصارف العربية أن 60% منها هي برأسمال أردني ،وهناك مصرف أجنبي واحد يعمل داخل الأراضي ألفلسطينيه, وان شكل (3 .1) يوضح ذلك. وخلاصة القول أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال 4 أعوام الممتدة من بداية انتفاضة الأقصى, حوالي 15 مليار دولار شملت كافة أصناف النشاط الاقتصادي الفلسطيني, إذ تقدر نسبة الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام 2140 مليون دولار (شؤون فلسطينيه، 2006)

ورغم كل المعوقات إلا أن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من عام 1994 – 2000 بلغ تقريباً 15 ألف مؤسسه, أي تنامت بزيادة نسبتها 25%, أما الصناعات التحويلية فقد ارتفعت إلى حوالي 14 ألف مؤسسه وبزيادة قدرها 44%, ونتج عن ذلك زيادة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي حيث ازداد عدد العاملين من 51 ألف إلى 71 ألف في هذا القطاع, أي بزيادة تقدر بنسبة 40%, ولهذا وبالرغم من هذه الزيادة الملحوظة في ظل المرحلة الانتقالية وزيادة عدد الأيدي العاملة فيها, إلا أن هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة بقيت تحافظ على سماتها التقليدية مثل صغر الحجم, إذ بلغ مجموع المؤسسات التي يعمل بها اقل من عشرة عمال حوالي 92% من مجموع المؤسسات العاملة خلال تلك الفترة, إضافة إلى ذلك فان سمة العمالة بدون اجر تبقى غالبة على هذه المنشآت الصناعية الصغيرة, إذ أن $\frac{1}{3}$ اليد العاملة بهذه المؤسسات هي يد عامله بدون اجر أي أصحاب المؤسسات أو من أفراد الاسره. (ماس،2002)

4.3 الوضع الصناعي الفلسطيني بعد انتفاضة الأقصى عام 2000

في تاريخ 2000/09/28 دق ناقوس المواجهة الاسرائيليه الفلسطينية بعد هدوء واستقرارا نسبي دام سبع سنوات من 93 – 2000 ,إذ في ذلك اليوم وبدخول شارون إلى ساحة الحرم القدسي الشريف وانتفاضة عشرات المصلين في وجهه, حيث سقط في هذا اليوم عشرات الجرحى وأكثر من 60 شهيداً فإنها إشارة واضحة من الحكومة الاسرائيليه بقيادة رئيس الوزراء آنذاك (يهود براك) بان هذه الحكومة " كانت معنية باستمرار المواجهات, والحصار على الفلسطينيين لفترة طويلة تأمل من خلالها الحصول تنازلات سياسيه جوهريه " .(ماس،2001) .

لقد ترافق هذا العدوان الإسرائيلي مع الهبة الفلسطينية العارمة ((انتفاضة الأقصى)) التي ومنذ لحظة اندلاعها لا تزال متقدة ولغاية إعداد هذه الرسالة هذه الهبة والتي واجهها الاحتلال الإسرائيلي

بشتى أنواع القتل وتدمير البنية التحتية والمؤسساتية للسلطة وللشعب الفلسطيني, وإعلانه حرباً اقتصادية قاسية على هذه المؤسسات من خلال الاعتقالات والحصارات الطويلة وفصل مناطق الوطن عن بعضها البعض, وإغلاق المعابر الخارجية أمام حركة التجارة والنقل الفلسطيني وإغلاق بوابات الدخول إلى إسرائيل للسكان والبضائع بشكل شامل مما كان له انعكاسات سلبية شامله أدت إلى تراجع وتقهقر القدرة الاقتصادية والاستثمارية والصناعية للشعب الفلسطيني ,هذا بشكل عام أضف إلى ذلك تدمير البنية التحتية بشكل شبه كامل, ناهيك عن تعطيل كافة مرافق الحياة الرسمية والشعبية وخلق حالة من الشلل الاقتصادي, وانتشار كافة أنواع البطالة لتصل نسبتها بالحد الأعلى في الشرق الأوسط حيث بلغت نسبة الفقر حوالي من (60%) والبطالة حوالي 40% .(البنك الدولي، 2004) .

وإزاء هذا الوضع فان المنشآت الصناعية الصغيرة والتي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية الشاملة في الأراضي الفلسطينية, كانت من أكثر القطاعات المتضررة من جراء سياسات الحصار والإغلاق أمام حركة نقل السلع والأفراد بين التجمعات السكانية والمناطق الفلسطينية المختلفة, مما الحق انخفاضاً ملموساً في هذه المؤسسات بلغت نسبة على التوالي 2.2% عام 2000، 4% عام 2001 ، 3.4% عام 2002 و 7% عام 2003 وقد ترافق مع ذلك انخفاضاً في الأيدي العاملة في هذا القطاع, حيث تراجعت نسبة اليد العاملة ما يقارب من 27% كذلك في نهاية عام 2003 وتراجع نسبة الأجور بما يعادل 57.6% في نفس العام .(الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني،2005).

وقد نجم عن ذلك ضعف شامل في قطاع الأعمال والمنشآت الصناعية, وضعف القدرة التنافسية الذي أدى إلى " إغلاق العشرات من المنشآت بسبب عدم قدرتها على مواجهة التطورات والظروف الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية فقد قامت إسرائيل بتدمير عشرات الورش و المنشآت العاملة في المناطق الفلسطينية ". (مركز بيسان للبحوث والإنماء،2005).

وأمام هذا الوضع الصعب الذي واجهة المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين, فقد توجهت هذه المؤسسات نحو إتباع سياسة تمكنها من الصمود والبقاء أمام هذا التدمير الإسرائيلي لها بحيث اتبعت هذه المؤسسات ما يسمى بإجراءات الصمود الصناعي, من خلال الاعتماد على العمالة غير مدفوعة الأجر هذا من جانب, ومن جانب أخر تقليص الإنتاج حيث انخفض بنسبة 42% عام 2003 بالمقارنة مع عام 1999 ،ولذلك فان هذه المرحلة شهدت انتكاسات صناعية كبرى على هذه المؤسسات فقد :

" تراجع التكوين الرأسمالي لها مع نهاية عام 2000 بنسبة 26.6% واستمر في التراجع في السنوات التالية حيث وصلت النسبة إلى 109.5% مع نهاية عام 2001 وسببه إجراءات وسياسات الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني فقد تراجعت مستويات النفقة على البنية الاستثمارية الأمر الذي ضاعف الآثار السلبية على أداء المشاءات الاقتصادية حيث وصل التراجع في حجم التكوين الرأسمالي إلى 226.1% و 265.6% لعامي 2002 و 2003 وعلى التوالي" . (الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني،2005).

5.3 الوضع الصناعي في محافظة جنين

تمهيد

أن محافظة جنين التي تقع في أقصى شمال الضفة الغربية أو وسط فلسطين الطبيعية، يكاد لا يختلف العلماء على أن الإنسان البشري قد سكن هذه الأرض منذ أن وجد في العصور الموغلة في التاريخ فقد " وجدت بقايا الإنسان القديم الذي أطلق عليه اسم إنسان جيل الكر مل فإننا نستطيع أن نقول أن هذا الإنسان قد عاش أيضا في منطقة جنين سميا وأنه لا يوجد أي عائق أو حاجز بين جنين وجبل الكر مل يمنع أو يعرقل الانتقال بينهما ". (جبر, 1964)

أن هذه المحافظة بموقعها الجغرافي المميز, أثر على مسار الأحداث التاريخية التي مرت وتعاقبت على هذه المناطق فقد كان هذا الإقليم وعبر التاريخ :

" عرضة للقوات الغازية المتجه جنوباً أو شمالاً من بابليين وآشوريين ومصريين وآراميين وغيرهم, وقد دخلها المسلون في القرن السابع الميلادي وتبعت التقسيم الإداري لجند الأردن ثم تعاقبت عليها الأحداث التاريخية, وحكمها الأتراك حتى عام 1918 حين احتلها الانجليز مع بقية أجزاء فلسطين وبعد أن أحتل اليهود فلسطين عام 1948 انفصلت جنين عن بقية المناطق الشمالية من فلسطين ". (غانم, 1997)

وقد كانت تشكل قبل هذا الانفصال عقدة المواصلات الذي يربط سوريا الشمالية, عبر فلسطين بمصر, كما أنها تشكل الرأس الجنوبي لمثلث السهول المعروفة بمرج بن عامر الذي تبلغ مساحته 400 ألف دونم حيث أهلها موقعها الجغرافي هذا أن تكون ذات أثر كبير " في رسم حياة المدينة قديماً وحديثاً, وبهذا المعنى منحت هذه الميزة جنين أهمية عبر التاريخ ..... والتي لا تزال تعتبر معيارية, بالإضافة إلى تاريخها الاقتصادي والاجتماعي الهام نظراً لما تتمتع به من ميزات مناخية

كانت أساساً للزراعة التي شكلت اقتصاداً هاماً لجنين ". (عياش , 2000) كانت مساحة هذه المحافظة حتى عام 1948, 835 كم2 ولكن بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام 1948 فقد تراجعت مساحة هذه المحافظة نتيجة اقتطاع جزأ كبير منها, وأصبح تحت السيطرة الإسرائيليةة حيث انحسرت المساحة المتبقة من هذا المحافظة في 592 كم2 (الدباغ، 1991،ج), ولكن وبعد حرب حزيران عام 1967 وخضوع بقية أجزاء فلسطين الطبيعية للاحتلال, فقد أصبحت محافظة جنين كبقية أجزاء الوطن خاضعة لهذا الاحتلال وبالتالي ونتيجة لهذين الحربين (1948) و (1967) فقد " فصلت جنين عن المناطق الشمالية من فلسطين, وافتقد ارتباطها بالمناطق الجنوبية في الضفة الغربية, وبذلك فقدت مركزها التجاري بسبب انقطاع خطوط النقل والمواصلات مع المدن الشمالية وحيفا, وأصبحت تقع في أقصى الطرف الشمالي من الضفة الغربية " (غانم, 1997)

ومن الجدير ذكره في هذا السياق, أن هذه المحافظة ومنذ الحرب العالمية الأولى وهي تشكل جذوه دائمة الاشتغال بالثورة ضد المحتل البريطاني والإسرائيلي, إذ أنها قد شهدت أحداثا من المقاومة ومقارعة المعتدين سواء في ثورة عام 1936 و 1939 وفي حرب 1967 شهدت أحداثا تجعل منها في موقع الصدارة في العمل الوطني ومقاومة الغازي. (الموسوعة الفلسطينية, 1984، ب) .

تتألف محافظة جنين من 86 تجمع سكاني ,مؤلفه من مختلف المدن والقرى والخرب والتجمعات السكانية المختلفة, بالإضافة إلى مخيم لجوء واحد. (بكدار، 2004) وتعتبر محافظة جنين البوابة الشمالية للضفة الغربية, وهي بذلك تشكل موقعاً تجارياً مهماً للنقل والتبادل التجاري سواء مع إسرائيل أو الأردن ,سميا وأن هذه المحافظة قد بلغ "عدد سكانها حتى نهاية عام 2004 حوالي 260000 نسمة ". (فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب جنين, 2005)

6.3 النشاط الاقتصادي في محافظة جنين

يعتمد النشاط الاقتصادي بشكل شامل على عده مقومات, منها المال والجغرافية والموقع التجاري والمورد البشري, حيث يعتبر عامل الجغرافية والموقع من العوامل المهمة التي لا تقل أهميه عن عاملي المال والمورد البشري, ولذلك فإن محافظة جنين وانطلاقا من موقعها الذي يقع على خطي عرض 28–32 شمالاً وعلى خط طول 18–35 شرق غرينتش, كما تقع على الإحداثيات أجواء مناخية غورية وساحلية وجبلية, فقد جعل منها موقعاً زراعياً عظيماً حيث تعتبر نسبة مساهمة هذه المحافظة بالمشاركة مع محافظتي طولكرم و قلقيلية عصب الحياة الزراعية لسكان فلسطين عموماً إذ تشكل منتوجات القطاع الزراعي حوالي من 45% من إنتاج الضفة الغربية الزراعية . (شبكة

المنظمات البيئية, 2003). هذا من جانب, ومن جانب آخر فإن جنين تعتبر من الأحواض المائية الرئيسة في الضفة الغربية, حيث تشمل على الحوض المائي الشمالي و الذي يعد احد الأحواض المائية الرئيسية التي تشكل المخزون المائي في فلسطين مع الحوض الغربي و الحوض الشرقي وهذا جعل من المنطقة الجغرافية منطقة ذات خصوبة زراعية, ناهيك عن طبيعة التكوين الجيولوجي لهذه المنطقة والتي تتكون من طبقات جيولوجية ذات خام جيد, يتكون من صخور العصر الثلاثي المكون من الحجر الجيري والتباشير, مما جعل هذه الصخور ماده أولية تعتبر ثروة قومية لأنها تشكل المادة الخام لحجارة البناء. (حبش, 2004). وإذا كان هذا الموقع الجغرافي الطبيعي قد جعل منها منطقة غنية بالقدرات والإمكانيات الزراعية والثروة الباطنية (ثروات الأرض) , فإن موقعها السياسي, الذي نتج عن خط الهدنة الفاصل عام 1948 لتكون منطقة التماس بين إسرائيل التي أنشأت على الخط الأخضر والسكان الفلسطينيين الذين يسكنون الضفة الغربية بحيث أصبحت البوابة التجارية الأولى التي يتم عبرها تبادل السلع المختلفة من وإلى إسرائيل الضفة الغربية, خاصة وبعد أن أصبحت ضمن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وعليه فإن هذا الموقع التجاري القديم الحديث, قد جعل منها مسرحاً للنشاط التجاري الذي كان يشكل حوالي من 70% من النشاط الاقتصادي في هذه المحافظة ويعود ذلك إلى " قرب المحافظة منطقة الجليل والمثلث, وقدوم الآلف المتسوقين من أخواننا فلسطينيي 48 يومياً للتسوق من المحافظة, حيث كانوا ينفقون ما يقارب 45– 50 مليون دولار سنوياً ". (فلسطين, وزارة الاقتصاد الوطني, مكتب جنين،2005)

رغم ما تتمتع به هذه المحافظة بقدرات تجارية وزراعية بحكم موقعيها الجغرافي والإداري (السياسي أو الحدودي) مجازاً ،إلا أن هذا الموقع الجغرافي الذي يعتبر أقصى شمال الضفة الغربية فقد جعل منها بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية منطقة نائية عن النشاط الاستثماري في الأسواق والأوراق المالية, التي تتمركز في منطقة وسط الضفة الغربية (نابلس) حيث يوجد سوق فلسطين للأوراق المالية, فقد اعتادت هذه المحافظة على المد الاقتصادية من التجارة والزراعة واليد العاملة داخل الخط الأخضر حيث كان يقدر عدد العاملين داخل المصانع الإسرائيلية (80 ألف) وبالتالي فإن النشاط المالي في الأسواق المالية, يعتبر نشاط استثماري غير مألوف مما انعكس على ضعف الاستثمار في هذا المجال في هذه ألمحافظه, ناهيك عن أن هناك العديد العديد من الأسباب الأخرى التي أدت إلى تدني درجة النشاط الاقتصادي في محافظة جنين بهذا المجال أهمها:

1. عدم وجود ثقافة استثمارية معقولة لدى أهالي محافظة جنين تدفعهم إلى النشاط المالي في الأسواق المالية , إذ ما زال الوعي الاستثماري بالأوراق المالية والاستثمار بالأسهم المدرجة

ضعيفاً في مجتمع هذه المحافظة مما يعني أن هناك حاجة شديدة للعمل الإعلامي والتوجيه و ورشات العمل والندوات وغيرها, مما يتعلق بخلق حالة من المعرفة والوعي العام بفائدة هذا الاستثمار, ومدى أهمية في تطوير الاقتصاديين الفردي والوطني.

2. فمن عام 1967 – 1997, لم يكن هناك أي نشاط مالي أو استثماري في هذا المجال – الأوراق المالية – التي لم يكن مسموح بها أصلاً بحكم الاحتلال على الأرض, مما أعاق وجود نمو وعي معقول لدى الأهالي حيال هذا الاستثمار, سواء في محافظة جنين خاصة وباقي محافظات الوطن عامة.

3. أن السوق المالي الفلسطيني للأوراق المالية ومنذ تأسيسه تمركز في منطقة محافظة رام الله والقدس ونابلس, بينما لا يوجد في محافظة جنين شركة مالية وسيطة تعمل على جذب المستثمرين من أهالي هذه المحافظة إلى الاستثمار في هذا القطاع, وهذا احد العوامل المسببة للإقبال على الاستثمار بالأوراق المالية لدى سكان محافظة جنين, إذ أن شركات الوساطة المالية لها دور حيوي ومهم في نشر الوعي الاستثمارية بين السكان المحليين أينما وجدت, حيث تستطيع جذب صغار المستثمرين لشراء أسهم وورق مالية بمدخراتهم ومساهمتهم في الكثير من المؤسسات الاستثمارية والشركات المدرجة في السوق المالي.

4. وإضافة لما ذكر فإن ضعف التثقيف المالي, وانعدام شركات الوساطة المالية في هذه المحافظة وكذلك عدم وجود مؤسسات تهتم بالتثقيف المالي, ونشر الاهتمام والوعي بهذا المجال بهدف جذب السكان إليه فإن هناك قلة ملحوظة في المستثمرين الكبار في هذه المحافظة, مما اضعف الاهتمام بالنشاط المالي في هذه المحافظة, بينما كثر المستثمرين العمالقة في نابلس ورام الله والقدس, عمل على إنعاش وازدهار مثل هذا النشاط المالي الاستثماري في تلك المحافظات.

5. أن قلة الوعي المجتمعي العام في المحافظة بهذا النشاط المالي جعل من هذا النشاط, مجالاً استثمارياً غير موثوق الجانب, ولا يركن إليه من قبل المواطن المحلي في هذه المحافظة, لقلة الوعي به مما عزز ضعف ثقة المواطن في محافظة جنين في هذا النشاط حصول تجارب استثمار مالي في هذه المحافظة, ولكنها تجارب فشلت لما انتشر عنها أو واكبها من غش ونصب.

وزيادة على خلق حالة من التخوف لدى المواطن ودفعه إلى الإحجام عن هذا النشاط الذي هو أصلاً غير مألوف, ومجهول الجانب وذو موثوقية ضعيفة لدى المواطن في جنين.

6. وزيادة على ما ذكر, فإنه عقلية الادخار في محافظة جنين ونظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة وعير المستقرة في فلسطين بشكل عام, وهو عقلية ادخار من أجل الطوارئ والخوف من القادم الغامض, وليس عقلية ادخار وتوفير من أجل الاستثمار وزيادة الربح, وهذا نتيجة الاضطراب والأوضاع والتخوف الدائم لدى المواطن من المستقبل الغامض.

7. إن انعدام السيادة الوطنية التامة, وضعف تطبيق وإنفاذ القانون العام تعتبر أساس الإحجام والخوف وعدم المخاطرة والمغامرة بالمدخرات و الذي ولد لدى المواطن شعورا بأن الفوضى هي العامة والحقوق لا يقدر القانون والنظام الحالي على تحصيلها أو حمايتها.

ولكن على الرغم من هذه الأسباب الكامنة خلف ضعف الاستثمار في مجال الأوراق المالية, إلا أن هناك عدد معقول يعمل في مثل هذا الاستثمار ولكن خلال شركات الوساطة, ولا سميا شركات الوساطة الموجودة في نابلس, وأن مما يلاحظ أن قرية (عنزة) وهي أحدى القرى جنوب غرب جنين تعتبر من أكثر المواقع السكانية في المحافظة التي يوجد فيها مستثمرين في مجال السوق المالي الفلسطيني، وهذا نتيجة لوجود العديد من مدراء البنوك وموظفين في شركات الاستثمار من هذه القرية, مما خلق فيها الوعي والاهتمام وانتشار درجة من الجاذبية الاستثمارية في مجال الأوراق المالية وسوق فلسطين المالي, لدى هذه القرية..

وإذا كان الوضع الاقتصادي الزراعي والتجاري والمالي في هذه المحافظة هو كما ذكرنا في السطور والصفحات السابقة فإن الوضع الصناعي في محافظة جنين, له سمات أخرى سنتناولها في الفقرات القادمة.

7.3 النشاط الصناعي في محافظة جنين

لم يكن هناك حركة صناعية بالمعنى الدقيق في هذه المحافظة حتى بداية العقد الثامن القرن الماضي فلم تكن الفترة السابقة, لهذا العقد تضم منشآت صناعية أو حرفية في هذه المحافظة أكثر من 64 مؤسسة حرفية, بينما كان القطاع الزراعي يكاد أن يكون النشاط الاقتصادي الوحيد, بالإضافة إلى النشاط التجاري, و لكن فيما بعد 1980 فقد حصل نمو ملموس في عدد و صنف المؤسسات الصناعية, في هذه المحافظة حيث كان فيها حتى ذلك الوقت أكثر من 131 منشأة صناعية كمصانع الأدوات الزراعة و المواد البلاستيكية و الأعلاف و الباتون المصنع , وقد كانت هذه النهضة

الملموسة في التطور الصناعي تنحصر في مركز المحافظة (المدينة) و أما القرى, فلم يكن فيها حتى ذلك التاريخ سوى معاصر الزيتون , و لكن بدأ التحول الواضح في هذه القرى و تحولها نحو تصنيع و ازدياد و نمو عدد المنشآت الصناعية, و التي يغلب عليها طابع المنشأة الحرفية الصغيرة و ذلك لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان بسبب اندلاع الانتفاضة الأولى و استخدام سياسة الإغلاق و منع التجول و الإضرابات, مما شكل عائقا" أمام التجوال و التنقل من هذه القرى من و إلى مركز المدينة و خارجها مما أدى إلى ازدياد المنشآت الصناعية الصغيرة في الريف, ليعمل على توفير متطلبات الحياة الاستهلاكية للسكان, بحيث ارتفعت نسبة المؤسسات الصناعية في القرى و التجمعات السكانية المختلفة و بلغت حوالي من 70.4% حتى عام 1997 (غانم، 1997) .

هذا من جانب, و من جانب أخر و نظراً للسياسة الإسرائيلية الاقتصادية التي طبقت على فلسطين بالكامل, و التي احتلت عام 1967 و التي هدفت إلى جعل الضفة الغربية و غزة منجما" للمواد الخام الأولية و الأيدي العاملة الرخيصة, حيث أن 90% من الواردات ألفلسطينيه هي من إسرائيل و أكثر من 80% من الصادرات الفلسطينية, هي لإسرائيل مما جعل الضفة و القطاع تابع شديد التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل (مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) .

و إزاء هذه السياسة التي اعتمدت على تضييق الخناق على أعطاء التراخيص للمنشات الصناعية, و إغلاق المعابر أمام الاستيراد و التصدير الفلسطيني, و ارتفاع نسب الضرائب المفروضة فقد حدثت عملية انتعاش للمنشات الصناعية الصغيرة التي عملت إسرائيل على تشجيع وجودها و نشوئها, من اجل خدمة المصانع الإسرائيلية الكبرى من منطلق النظرية الاقتصادية ذات البعدين المتناقضين المتجاورين بقوة الانتشار و الاستلاب و لهذا فقد :

> " شجع الاحتلال الإسرائيلي قيام صناعات أو ورش تحترم مصالحه و صناعاته عن طريق التعاقد من الباطن مع تلك المصانع مثل صناعة و حياكة الملابس , التي ازدهرت بشكل كبير لتوفر الأيدي الماهرة و الرخيصة , حيث يوجد في المحافظة حتى عام 2001 حوالي 80 مشغل لحياكة الملابس و الشر اشرف و غيرها و فرت ما يقارب 3000–3500 فرصة عمل ". (فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني ,مكتب جنين،2005).

وهذا الوضع الذي عمل الاحتلال على خلقه وتكريسه, أدى إلى تشوه الوضع الاقتصادي في ألمحافظه بشكل كبير بعد دخول انتفاضه الأقصى وإغلاق هذه الورش والمصانع وخروج عدد كبير من العمال للانضمام إلى جيش البطالة الموجود في ألمحافظه.

و قد كان من العوامل التي عملت على نمو و انتشار كبير لمثل هذه المنشآت هو نسبة اليد العاملة الكبيرة في محافظة جنين, حيث أن اليد العاملة العادية تساوي حوالي 81% و أما اليد العاملة الفنية حوالي 17% و 2% قدرات فنية تخصصية (غانم, 1997) وهذا من أهم العوامل الذي أدى إلى انتشار هذه المشاغل بشكل غير منظم عشوائي .

يبلغ عدد المنشآت الصناعية و حسب تعداد الغرفة التجارية و الصناعية في محافظة جنين لعام 2005والذي يختلف عنه في وزاره الاقتصاد الوطني كما هو مبين في الشكل (3-2)

الجدول (2-3) : يبين عدد المنشآت الصناعية في محافظه جنين ونسبتها في مناطق السلطة

القطاع الصناعي	العدد	النسبة المئوية بالنسبة لمناطق السلطة الفلسطينية
الصناعات الغذائية	9	2.8
الصناعات النسيجية	44	5.6
الصناعات الخشبية	52	16.7
الصناعات البلاستيكية	2	2.8
الصناعات الكيماوية	10	2.8
صناعة مواد البناء	86	27.8
الصناعات المعدنية	79	36.1
الصناعات الورقية و المكتبية	1	5.4
المجموع	283	100

نلاحظ من خلال الشكل (3-2) أن محافظة جنين تخلو من الصناعات الجلدية والصناعا ت الكهربائية وكذلك صناعة الزجاج ,كما أنها تخلو من الواقع السياحي في الوقت الراهن وأن كان هناك تفكير بإنشاء قرية سياحية تراثية في بلدة عرابه, في بيوت آل عبد الهادي وكذلك هناك مشروع ممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لأعمار نفق قلعة (بلعما) أو البرج, وهذا قد يخلق صناعة سياحية في هذه المحافظة في المنظور القريب مما يؤدي إلى ازدهار القطاع الاقتصادي المتعلق بالجانب السياحي, كالمواصلات والمطاعم والمقاهي والفنادق وغير ذلك من مستلزمات الصناعة السياحية, هذا من جانب, ومن جانب آخر نلاحظ أن الصناعة المعدنية ونسبتها

36.1% فهي وحسب الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار(بكدار) عام 2004 تعتبر صاحبة المرتبة الأولى في هذا المجال الصناعي, ثم تليها مواد البناء وهي 28% هذا من مجمل النسب المؤوية لهاتين الصناعتين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يشير وحسب الدراسة السابقة إلى أن " صناعة مواد البناء والمواد المعدنية تحتل المرتبة الأولى في الضفة الغربية بشكل عام ". (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار, 2004) وهذا يعود إلى أسباب متنوعة فمثلاً أن ارتفاع النسبة المؤوية للصناعات المعدنية في هذه المحافظة, يعود إلى طبيعة النشاط الزراعي الواسع الذي يقتضي تنوع العديد من الصناعات المعدنية الصغيرة كصناعة المحاريث, وخزانات الماء, وحاويات الزراعية, وناقلات المنتج الزراعي وما شابه ذلك, وهذا ما يجعل نسبة الصناعة لأغراض الزراعة هي في نسب متقدمة خاصة وأن الشكل (3.2) يشير إلى نسبة الصناعة المعدنية مرتفعة بشكل ملحوظ في هذه المحافظة والتي نسبتها 28.2 ومحافظة طولكرم ونسبتها 24%, وخاصة وأن منطقة جنين وطولكرم بالإضافة إلى قلقيلية, وكما ذكرنا سابقاً أنها تشكل 40% من نسبة الإنتاج الزراعي الفلسطيني, وكذلك الحال فإن ارتفاع هذه النسبة التصنيعية لأغراض خدمة القطاع الزراعي, نلاحظ أنها مرتفعة في محافظة أريحا أيضا وهي كذلك تنسجم هذه النسبة المرتفعة مع الاحتياجات الزراعية في منطقة أريحا والغور, بشكل عام والذي يشكل قطاعاً واسعاً وأساسياً من قطاعات الإنتاج الزراعي في فلسطين .

ومن هذا كله فإن الباحث يرى, وبناءً على هذه المعطيات أن المنشآت الصناعية الصغيرة والمنتشرة في محافظة جنين هي منشآت صناعية أوليه, ولا تعتبر من المنشآت الصناعية المتقدمة أو المتطورة, وأما الصناعات الإنشائية فمردها كثرة مقالع الحجر ومناشير قص الحجر وتوابعها من كسارات, وطبيعة مقالع الحجر والمناشير ينتج عنها مخلفات صخرية زهيدة الثمن, وصالحة لاستخدامها في صناعة الشيد الصناعي والحصى والرمل الناعم, وهذا بدوره يشكل بيئة خصبه لانتشار صناعة الباتون الجاهز, ومصانع الطوب والبلاط وغير ذلك مما يتعلق بهذا القطاع الصناعي.

8.3 ملامح القطاع الصناعي في محافظة جنين من عام (2000 – 2005)

لقد كان لانتفاضة الأقصى عام 2000 تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، وجنين بشكل خاص.

ففي بداية الانتفاضة ومن السنة الأولى فإن هناك تأثيرات اقتصادية بسيطة كان يمكن تجاوزها, ومع بداية الانتفاضة لعامها الثاني تتجلى معالم المرحلة المقبلة, حيث بدأ العمال يفقدون أعمالهم في إسرائيل, وبدأت الحركة التجارية تتدهور في أسواق المحافظات, واخذ التجار والصناع في صرف ما ادخروه من أموال مع وصول الانتفاضة عامها الثالث والرابع ساءت الحالة الاقتصادية لمجمل المحافظة, وبدأ السكان ونتيجة الحصار الشامل تتدهور أعمالهم لمختلف المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية :

" ونتيجة لذلك عاش الاقتصاد الفلسطيني ظروف الحرب المدمرة خلال أعوام الانتفاضة الخمسة الماضية, وواصلت آلة الحرب الإسرائيلية استهداف مقدرات الشعب الفلسطيني ومرافقه الاقتصادية والخدماتية, وخاصة في محافظة جنين والتي كان لها نصيب الأسد من هذا التدمير الهمجي حيث بلغ عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة كلياً أو جزئياً, ما يقارب 800 منشأة من بينها 31 مصنع حسب سجلات وزارة الاقتصاد الوطني حيث تكبدت هذه المنشآت خسائر مباشرة جسيمه تقدر بحوالي من 8–10 مليون دولار أمريكي". (فلسطين وزارة الاقتصاد الوطني,مكتب جنين، 2005) .

وعليه فإن هذه المؤثرات قد جعلت نمو القطاع الصناعي والذي يغلب عليه سمة المنشآت الصغيرة في محافظة جنين, ليس بطيئا بل يسير القهقرة, إذ أن قطع الغيار للمعدات والمادة الخام من المعدن اللازم لآليات التصنيع وما يتعلق بها قد أصبح صعب الدخول, أن لم يكن مستحيل بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة كالحصار والإغلاق و ما شابه ذلك من وسائل تدمير اقتصادي إضافة إلى أن هذه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى الخنق الاقتصادي والسياسي للسكان ولاقتصادهم, فقد شلت حركة إنتاج هذه المنشآت الصناعية الصغيرة من جراء عدم تصريف منتجاتها, مما خلق حالة من الكساد اضطر النسبة العظمى من هذه المنشآت إلى التوقف عن العمل, وتسريح العشرات من العاملين فيها, مما أدى إلى تراجع الصناعة لدى هذه المنشآت وبروز ظاهرة بطالة مرتفعة في هذه المحافظة, وأن المثل الأبرز على هذا قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية لمادة الحجر الخام الذي انخفضت نسبة الإنتاج فيه والتسويق من مليون م سنوياً, وبسعر حوالي من 2.5 مليون دينار إلى أقل من 30% من النتاج والتسويق من هذه النسبة خلال أعوام الانتفاضة, إذ أن 75% من إنتاج هذه المنشآت الصناعية يسوق في الأسواق الإسرائيلية, كما أن هذه المنشآت الصناعية تشكل ما نسبة 10.5% من المنشآت الصناعية في محافظة جنين. (حبش, 2005) .

وخلاصة الحديث في هذا السياق, أن الاقتصاد الفلسطيني والذي تعتبر الصناعات أحد المقومات الرئيسة فيه بعد الزراعة والتجارة قد تأثر سلباً نتيجة لخيبة الأمل التي لحقت به, من جراء الاتفاق السياسي الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي, ثم صعق من جراء إعادة احتلال أراضي السلطة

الوطنية الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بعد عام 2000, بشكل يخدم الاقتصاد الإسرائيلي ويبقي على حاله التبعية والانجذاب للاقتصاد الفلسطيني لصالح آليات الاقتصاد الإسرائيلي بحيث تستطيع القول:

" أن ما حققته إسرائيل حتى ألان من المسيرة السلمية كان متناسقاً ومتناغماً مع الهدف الأمريكي الحقيقي من عملية السلام, فالسياسة الأمريكية عملت منذ أيام الرئيس جورج بوش على توطيد ما دعاه النظام العالمي الجديد الذي يعتمد في الدرجة الأولى على عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق أمام الرأسمالية الأمريكية ويتطلب بدوره حل المشكلات الإقليمية وإقامة أنظمة أمنية إقليمية تخضع للهيمنة الإسرائيلية,. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية, (2001) .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4 تمهيد

2.4 منهجية الدراسة

3.4 منطقة الدراسة

4.4 مجتمع الدراسة

5.4 عينة الدراسة

6.4 أدوات الدراسة

1.6.4. المقابلة

2.6.4. الاستبانه

7.4 صدق أداة الدراسة

8.4 ثبات أداة الدراسة

9.4 إجراءات تطبيق الدراسة

10.4 معالجة بيانات الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4 تمهيد

يعرف الباحث في هذا الفصل الجانب المهم من جوانب هذه الدراسة إلا وهو الجانب المتعلق بعرض الخطوات التي تبعها الباحث إثناء انجاز و إعداد هذه الدراسة, و أسئلتها تم وضع خطة بحثية لانجازها ,و ذلك وفق منهج بحثي يتناسب مع أغراض هذه الدراسة, و كما هو مبين و مفصل في السطور القادمة .

2.4 منهجية الدراسة

قام الباحث في هذه الدراسة بعرض لطبيعة المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين, و ما يواكبها من ظروف مختلفة كالتصدير و الاستيراد و الاستهلاك المحلي و الجانب التمويلي بالإضافة إلى الجوانب السياسية المتعلقة بالاحتلال, و سياسته الاقتصادية التي تؤثر على هذه المنشآت و ذلك كله من خلال الوصف العام لطبيعة النشاط الاقتصادي في محافظة جنين , لإعطاء صورة واضحة عن هذا القطاع الاقتصادي, ناهيك عن العرض الشامل لمفهوم المنشآت الصناعية الصغيرة ,و ما يحيط به من اجتهادات في مختلف الدول العالمية, و كذلك لدى العديد من مدارس الفقه الاقتصادي و الإداري و قد ارتكز الباحث في ذلك على العديد من المراجع الأدبية و الموسوعات و الصحف و مصادر أخرى مختلفة هذا من جانب و من جانب آخر فقد استخدم الباحث أسلوب الاستبانه الميدانية (انظر ملحق رقم 1) و المقابلات و الاتصالات الشخصية للحصول على المعلومات الأولية اللازمة لانجاز هذه الدراسة, حيث قام بمعالجة هذه البيانات التي توفرت من خلال مصادره الأولية على الرزمة الإحصائية المحسوبة (SPSS) و ذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أغراض هذه الدراسة.

3.4 منطقة الدراسة

إن المنطقة الجغرافية التي تم إجراء الدراسة فيها هي محافظة جنين, و التي تقع في شمال الضفة الغربية و التي يرتبط اسمها تاريخيا بسهل مرج ابن عامر, و الذي تبلغ مساحته حوالي 400 كم مربع هذا الموقع جعل منها عقدة مواصلات على الطرق الداخلية بين شمال فلسطين و جنوبها (عبد الفتاح , 1964) هذه المحافظة التي تبلغ مساحتها 592كم, و التي تعتبر سلة غذاء فلسطين بالاشتراك مع محافظتي طولكرم و قلقيلية ,اللواتي يشكلن 45% من إنتاج الضفة الزراعية (شبكة المنظمات البيئية , 2003) سيما و أن المناخات التي تتواجد هذه المحافظة في أجوائها, قد أعطتها هذه الميزة التي انعم الله بها عليها بوجود البيئة الجبلية و السهلية و الغورية فيها (الموسوعة الفلسطينية , 1984) ، خارطة 1.4 محافظة جنين .

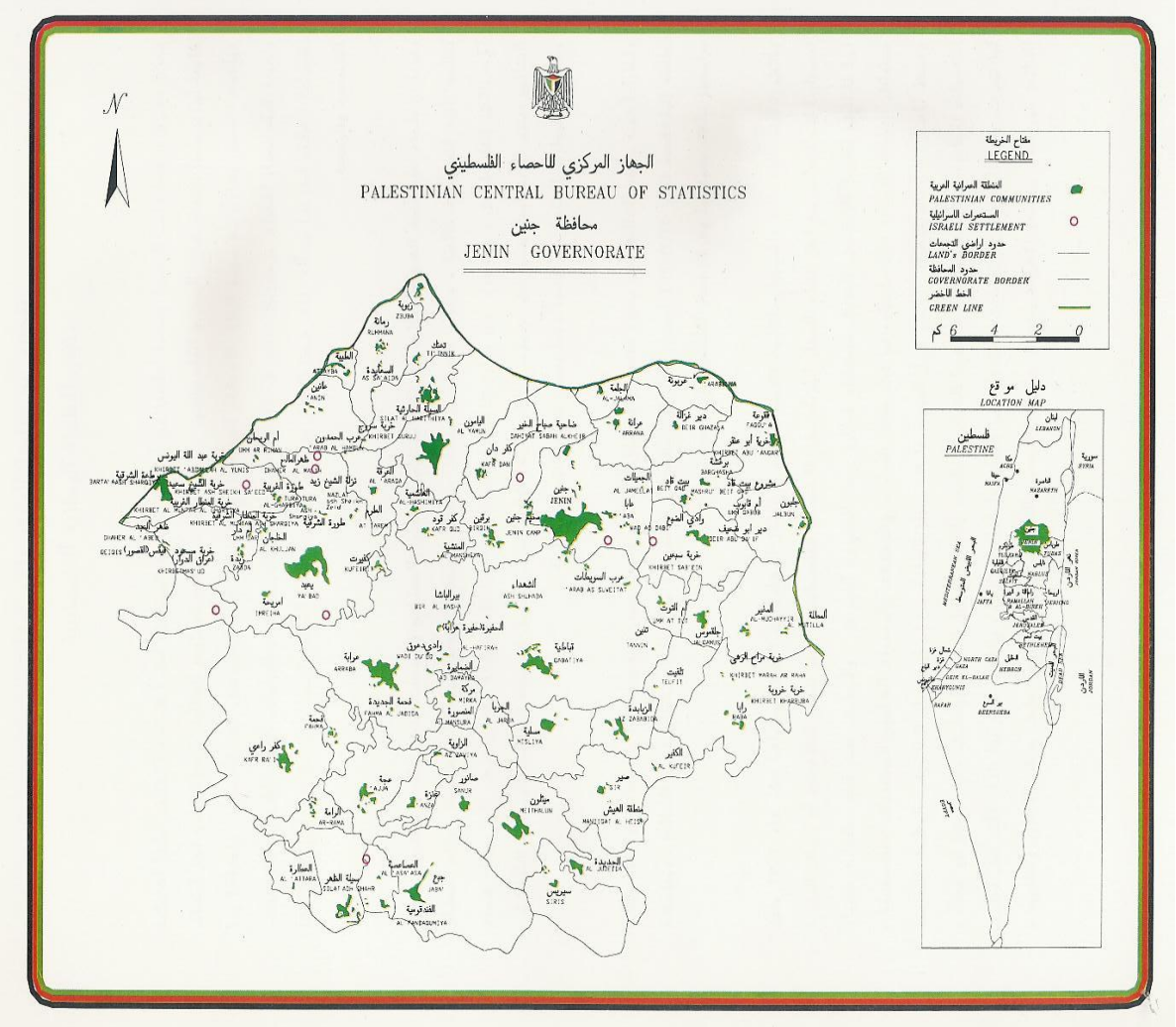

خارطة 1.4 : خارطة تفصيلية لمحافظة جنين، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997).

4.4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كامل المنشآت الصناعية الصغيرة التي تشغل من 1 – 15 عامل أي و التي يبلغ عددها (283) منشأه و هي موزعة حسب صنف الإنتاج الصناعي فيها كما في الجدول (1.4) . انظر ملحق رقم (2).

الجدول 1.4 : بيان عناصر مجتمع الدراسة

البيان	عدد المنشآت
الصناعات الغذائية	9
الصناعات النسيجية	44
الصناعات الخشبية	52
الصناعات البلاستيكية	2
الصناعات الكيماوية	10
صناعة مواد البناء	86
الصناعات المعدنية	79
الصناعات الورقية و المكتبية	1
المجموع	283

يظهر الجدول (1.4) طبيعة التصنيف الصناعي للصناعات الصغيرة المنتشرة في محافظة جنين والتي تحتل فيها صناعة مواد البناء ,والصناعات المعدنية المنزلية الأولى بينما الصناعات الورقية والمكتبة تحتل المرتبة الأخيرة, كما أن هذه الأصناف الصناعية التي تؤلف مجتمع الدراسة موزعة جغرافياً على قرى وبلدات ومدينة محافظة جنين بشكل يظهرها جدول رقم (2.4).

الجدول 2.4 : يبين التوزيع الجغرافي للمنشآت

الغذائية		النسيج		الخشبية		البلاستيكية		الكيماوية		مواد البناء		المعدنية		المكتبية	
جنين	5	الجلمه	3	عرابه	4	جنين	3	عرابه	2	جنين	17	عرابه	5	جنين	1
عجه	2	جنين	17	جنين	13			جنين	3	قباطية	47	برطعة	1		
عرابه	1	اليامون	2	برطعة	3			قباطية	1	عرابة	3	نزلة الشيخ زيد	1		

ميثلون	1	الزبابدة	6	يعبد	4			الرامة	1	السيله الحارثية	4	كفر قود	1		
		عرابه	1	فقوعة	4			جلبون	1	الجلمة	1	فقوعة	2		
		قباطيه	2	الجلمة	3			يعبد	1	عانين	2	جنين	31		
		فقوعة	1	الياموں	4					الياموں	2	السيلة الحارثية	4		
		م.جنين	3	م.جنين	5					م.جنين	3	عرانه	1		
		برطعة	3	جلبون	1					برقين	2	الياموں	9		
		برقين	1	عانين	3					الزبابدة	1	الجديدة	2		
		الفندقومية	1	كفردان	2					عجه	1	تعنك	1		
		عانين	1	قباطية	3					الجربا	1	م.جنين	11		
		يعبد	1	عجه	1					م.فحمة	1	ميثلون	3		
		ميثلون	1	رمانه	1					بير الباشا	1	سيلة الظهر	1		
		كفر راعي	1	دير أبو ضعيف	1							الجلمة	1		
												عانين	1		
												يعبد	1		
												كفر دان	1		
												فحمة	1		
												زبوبا	1		
المجموع	**9**	**المجموع**	**44**	**المجموع**	**52**	**المجموع**	**3**	**المجموع**	**9**	**المجموع**	**86**	**المجموع**	**79**	**المجموع**	**1**

5.4 عينة الدراسة

تتألف عينة البحث في هذه الدراسة من كل أعضاء المجتمع الدراسي, المكون من كافة المشاريع والمنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين والبالغ عددها 283 منشأة صناعية, ولذا فإن الدراسة الميدانية – الاستبانه – قد تم توزيعها على كل هذه المنشآت الصناعية الصغيرة, بحيث بلغ عدد الاستبيانات التي وزعت 283 استبانه, وبذلك فإن نسبة التطابق بين الاستبانه وأفراد المجتمع الدراسة درجة 100% كما أن أفراد مجتمع الدراسة الذين شملتهم الاستبانه الميدانية هم كامل المجتمع وهذا يعني أن المبحوثين يمثلون مجتمع الدراسة بدرجة 100% .

وأما الاستمارات التي تم استرجاعها بعد إجراء الدراسة الميدانية وتوزيعها على المبحوثين, فقد بلغ عددها 242استبانة أي أن نسبة الاستبيانات المسترجعة والمفرغة تساوي 85.5% من مجموع الاستبيانات الموزعة على كامل أعضاء المجتمع الدراسي

وأما الجدول (3.4) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة ,كما يوضح النسبة المؤية بين الاستبيانات الموزعة والاستبيانات المفرغة.

جدول رقم 3.4 : توزيع الاستبانه على المبحوثين

صنف القطاع الصناعي	عدد المبحوثين	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها	النسبة المؤوية
صناعة مواد البناء	86	86	78	90.6
الصناعات المعدنية	79	79	65	82.2
الصناعات الخشبية	52	52	47	90.3
الصناعات النسيجية	44	44	30	68.1
الصناعات الغذائية	9	9	9	100
الصناعات الكيماوية	10	10	10	100
الصناعات البلاستيكية	2	2	2	100
الصناعات الورقية و المكتبية	1	1	1	100
المجموع	283	283	242	

6.4 أدوات الدراسة

أن الأداة الدراسية هي الوسيلة الفعالة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات التي يحتاجها, ويهدف إلى الوصول إليها وذلك من خلال استخدامها ولهذه الأداة أو تلك من الأدوات الدراسية المختلفة التي يرى الباحث أن استخدامها لأي من تلك الأدوات سيوصله إلى بغيته وهدفه مع الحرص والتأكد من أن استخدام الأدوات يجب أن تتصف بالموضوعية ,والصدق والثبات حتى يتوصل الباحث إلى نتائج عملية سليمة.

فهناك العديد من الأدوات الدراسية البحثية منها المقابلة والملاحظة و الاستبانه ولإتمام هذه الدراسة تم استخدام الأدوات التالية:

1.6.4. المقابلة

تم إجراء مجموعة من المقابلات مع العديد من المسئولين, وذوي العلاقة في مجال الصناعات الصغيرة ومنشآت التمويل والمصارف, المختلفة في محافظه جنين, وذلك بهدف الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة وان هذه المقابلات هي:

1. مدير بنك فلسطين المحدود في محافظة جنين . انظر ملحق رقم (3) .
2. مدير بنك القاهرة عمان . انظر ملحق رقم (4) .
3. مدير C.H.F .
4. مدير مكتب وزارة الاقتصاد الوطني . انظر ملحق رقم (5) .
5. رئيس قسم الدراسات والتخطيط في مكتب الاقتصاد الوطني في محافظة جنين .
6. مدير الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة جنين .

2.6.4. الاستبانه

بالإضافة إلى أداة المقابلة التي ذكرت سابقا, فقد تم استخدام الاستبانه الميدانية من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة , ولتحقيق ذلك فقد تم تطوير استبانه بحثيه من قبل الباحث, ثم عرضها على لجنه محكمين من ذوي الخبرة والدراية والاختصاص – انظر ملحق رقم (1) – وبعد أن حكمت, وعدلت هذه الاستبانه, خرجت بصورتها النهائية التي أجازها المحكمون والى صلاحيتها وملائمتها لجميع المعلومات والبيانات اللازمة, وذلك لتحقيق أغراض هذه الدراسة العلمية وقد كانت الاستبانه المحكمة مكونة من (4) أسئلة متفرعة إلى (26) فقرة حيث احتوت على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة وأسئلة اختيار من متعدد.

7.4 صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق إدارة الدراسة – الاستبانه الميدانية – فقد قام الباحث بعرضها على لجنة المحكمين المذكورة سابقاً وان اللجنة المحكمة, مكونه من مجموعة من محاضرين الجامعات المحلية وجميع من ذوي الاختصاص والخبرة في علم الاقتصاد والمالية والإدارة وعلم الإحصاء.

وبعد أن بدأت لجنة التحكيم المذكورة ملاحظاتها النقدية وعرضت بعض التعديلات على أداة الاستبانه, خرجت الاستبانه بالصورة التي تم اعتمادها وإجازتها لاستخدامها بشكل سليم.

8.4 ثبات أداة الدارسة

حتى يطمئن الباحث إلى ثبات أداة الدراسة فقد تم توزيع مجموعة من الاستبيانا ت على العاملين في مجتمع الدراسة وبعدها تم استرجاعها وفحصها وأخذ بعض الملاحظات منها, تبين للباحث أن نسبة ثبات هذه الاستمارة عالية, وجيدة ومناسبة وقادرة على تحقيق أغراض هذه الدراسة.

9.4 إجراءات تطبيق الدراسة

بعد استكمال كل الخطوات العلمية اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية لتقييم الاستبانه وتحكيمها وتعديلها والتأكد من صدقها, فقد استصدر الباحث إشعار من برنامج الدراسات العليا لتسهيل أموره في التحضير لإتمام هذه الدراسة، وذلك لدى الجهات والدوائر والمؤسسات المختلفة انظر ملحق رقم (6). وبعد ذلك فقد عمل الباحث على توزيع الاستبانه على كافة أفراد مجتمع الدراسة من خلال فريق من الأشخاص المتعاونين مع الباحث بشكل طوعي.

10.4 معالجة بيانات الدراسة

بعد أن تم توزيع الاستبانه على كل أفراد عينة الدراسة واسترجاعها من قبل الباحث, بعد أن تم تعبئتها من المجتمع الدراسي قام الباحث بتفريغ جميع البيانات الأولية التي حصل عليها من خلال الاستبانه, على برنامج الحاسوب الآلي من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك بهدف الحصول على معالجات إحصائية ووضعية دقيقة لتلك البيانات المتوفرة, وقد كانت مخرجات

المعالجة الإحصائية على شكل تكرارات ونسبه مئوية مختلفة, قام الباحث بعد ذلك بتنفيذها والتعليق عليها ومناقشة فرضيات هذه الدراسة وفحصا بالتأكد من مدى ودرجة صدقها.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين

1.5 تمهيد

2.5 الجنس

3.5 العمر

4.5 الحالة الاجتماعية

5.5 التعليم

6.5 السكن

7.5 تحليل النتائج

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة :

1.5 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة, والتي تمثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن، والحالة الاجتماعية، وذلك بناء على ضوء المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبانه الميدانية التي استخدمها الباحث كأداة دراسية للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة .

2.5 الجنس

لقد كانت إجابة المبحوثين على السؤال المتعلق بالجنس للمبحوثين سؤال (1.1) من الاستبانه وكما تظهر في جدول (1.5) كما يلي :

جدول 1.5 :الجنس

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ذكر	237	97.9	97.9
أنثى	5	2.1	100.0
المجموع	248	100.0	

نلاحظ من خلال التكرارات والنسب الواردة في الجدول (1.5) إن (97.09) من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة هم من الذكور و (2.01) فقط من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة هم من الإناث ، إن الجدول (1.5) يشير إلى أن ألنسبه شبه الشاملة على أصحاب المنشآت الصناعية هم من الذكور, ولكن هناك جزء قليل فقط من الإناث, وان السبب في ذلك يعود

إلى اعتبارات وتفسيرات عديدة يعتقد الباحث أنها هي سبب ذلك, فمجتمع محافظة جنين هو جزء من المجتمع الفلسطيني العربي الإسلامي الشرقي, يقوم على الاعتقاد الديني والاجتماعي الذي يوجب على الرجل أن يتحمل المسؤوليات المالية والاقتصادية, بالإضافة إلى إن المنشآت والحرف الصغيرة , يطفو عليها وكما سنرى لاحقا سمة العمل اليدوي الشاق, ولذا فانه أمر طبيعي أن يتصدر الملكية لهذه المنشآت الصناعية الذكور وذلك بنسبة 97.09 % ,وإما ما نسبته 2.01 % من هذه المنشآت الصناعية والتي تقوم على إدارتها وامتلاكها قطاع أنثوي, فهي في الغالب الصناعات التي اعتاد المجتمع الشرقي إن تمتهنها نساء, مثل قطاع حياكة الملابس والخياطة والنسيج, ولذلك فان هذه النسبة الضئيلة والتي تشكل 2.01 % من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة هي من الإناث, اللواتي يمتلكن أو يدرن منشآت حياكة الملابس وخياطتها .

3.5 العمر

إن الإجابات التي أفاد بها أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة ,على سؤال (2.1) والمتعلق بالفئات العمرية التي ينتمي إليها أصحاب هذه المنشآت, وكما تظهر في الجدول 2.5 وكما يلي :

جدول 2.5 : الفئات العمرية للمبحوثين .

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
اقل من 30 سنه	18	7.4	7.5
من 31 – 40	133	55.0	62.7
من 41 – 50	75	31.0	93.8
من 51 سنه فأكثر	15	6.2	100.0
المجموع	241	99.6	

يشير الجدول (2.5) أن (4.7) من المبحوثين أن أعمارهم اقل من 30 سنه, بينما 55 % أعمارهم اقل من 40 سنه, ولكن 31 % أعمارهم اقل من 50 سنه ,وهناك 6.2 % فقط أعمارهم أكثر من 51 سنه, نلاحظ وبناء على البيانات التي يظهرها جدول (2.5) إن أصحاب المنشآت هم من الفئات العمرية الشابة الناضجة, ولا يوجد إلا نسبه قليلة جدا منهم لا تساوي أكثر من 6.2 % من الذين ينتمون إلى فئات عمريه متقدمه, وهذا مرده وكما يعتقد الباحث إما لطبيعة توارث

المهن والصناعات, وبالتالي فان الشباب يرثون الآباء, وكذلك لان هذه المشاريع الصناعية الصغيرة هي عادة ما يقبل على إنشائها هم الرجال الذين يكونوا في المراحل العمرية الناضجة و الشابة, وذلك لتوفر بعض الخبرة وبعض المال, و لربما كذلك إن طبيعة هذه المنشآت التي تحتاج إلى نوع من البنية الصحية والجسدية السليمة, فهي عادة تتناسب مع هذه الفئات العمرية الناضجة والشابة ولا تتناسب مع مراحل الكهولة والشباب المبكر.

4.5 الحالة الاجتماعية

إن الحالة الاجتماعية لأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين, وكما تشير نتائج تحليل سؤال (3.1) الواردة في جدول (3.5) هي كما يلي :

جدول 3.5 : بيان الحالة الاجتماعية لأصحاب المنشآت الصناعية

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أعزب	18	7.4	7.4
متزوج	221	91.3	98.7
مطلق	1	0.4	98.7
أرمل	2	0.8	100.0
المجموع	242	100.0	

يتضح من خلال دراسة البيانات الو راده في جدول (3.5) أن 7. 4 % من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة من العازبين, بينما 91.3 منهم من المتزوجين ولكن 0.04% فقط منهم من المطلقين بينما 0.08 % منهم من الأرامل الذين فقدوا نسائهم .

إن النتائج التي يظهرها الجدول (3.5) تبين أن الغالبية العظمى من أصحاب المنشآت هم من المتزوجين وهذا أمر طبيعي خاصة وأننا في مجتمع شرقي ويقدس الارتباط بالاسر ه وتكوينها عن طريق الزواج, إضافة إلى أن أصحاب هذه المنشآت في غالبتهم العظمى هم من الفئات العمرية الشابة والناضجة – انظر جدول رقم (2.5)

5.5 المستوى التعليمي

أظهرت البيانات الواردة من أصحاب المنشآت من خلال إجابتهم على سؤال (4.1) والمتعلق بالمستوى التعليمي لأصحاب هذه المنشآت, وكما يظهر في الجدول رقم (4.5) كما يلي :

جدول 4.5 : المستوى التعليمي لأصحاب المنشآت

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ابتدائي	64	26.4	26.4
ثانوي	125	51.7	78.1
دبلوم	39	16.1	94.2
بكالوريوس	14	5.8	100.0
المجموع	242	100.0	

يشير الجدول إلى أن 26.4 % من أصحاب هذه المنشآت قد تلقوا التعليم حتى المرحلة الابتدائية بينما 51.7 % منهم قد وصل إلى المرحلة الثانوية, وان 16.1 % قد حصل على شهادة الدبلوم و 5.8 % قد حصل على شهادة البكالوريوس .

إن المستويات التعليمية التي ينتمي إليها أصحاب المنشآت هي وكما يظهرها الجدول (4.5) وفي غالبيتها العظمى هي الثانوية ألعامه والدبلوم والشهادة الابتدائية ,ولا يوجد إلا فئة قليلة لا تزيد عن 5.8 % منهم من حصل على شهادة جامعيه, وان سبب ذلك وكما يعتقد الباحث انه لأمر طبيعي أن ينتمي أصحاب هذه المنشآت إلى المستويات التعليمية الأولى والمتوسطة, وذلك إما بسبب توارث هذه المنشآت فالتفتوا إلى إدارتها وتصريف أمورها وتركوا الدراسة, وإما بسبب تركيز اهتمامهم في شبابهم على الجوانب العملية والاقتصادية ولم يكترثوا كثيرا بمواصلة المسيرة التعليمية لهم, وإما لحرمانهم من التعليم بسبب الظروف المالية والاقتصادية التي دفعتهم إلى ترك الدراسة والتوجه نحو العمل ,وتكوين الذات الاقتصادية لإعالة الاسره هذا من جانب, ومن جانب آخر فان النسبة القليلة التي واصلت التعليم الجامعي, والتي لا تتعدى 5.8 % فهي عادة ما يكون أفراد هذه الشريحة قد درسوا في ألجامعة في تخصصات تتناسب مع منشأتهم الصناعية وتحترمها ، إذ لاحظ الباحث أن

بعض المنشآت يملكها أشخاص يحملون درجة البكالوريوس بنفس مجال العمل الذي يمارسونه كالكيماويات والصناعة المعدنية .

6.5 السكن

من خلال إجابة أصحاب المنشآت على سؤال رقم (5.1) والمتعلق بمكان السكن وكما يظهر في جدول رقم (5.5) كما يلي :

جدول 5.5 : مكان إقامة أصحاب المنشآت

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
قرية	161	66.5	66.5
مخيم	6	2.5	69.0
مدينه	75	31.0	100.0
المجموع	242	100.0	

يشير جدول (5.5) إلى أن 66.5 % من أصحاب المنشآت هم من سكان الريف بينما 31% منهم هم من سكان مدينة جنين مركز المحافظة ، بينما 2.5 % من سكان مخيم المدينة ، وان هذا الجدول (5.5) ومن خلال بياناته, يشير إلى أن الشريحة الواسع من أصحاب هذه المنشآت هم من سكان الريف, وهذا وكما يعتقد الباحث يعود إلى أن سياسة الاغلاقات المستمرة, وانتشار نقاط الفصل العسكرية على الطرق الرئيسية, دفعت تلك المنشآت إلى اللجوء إلى الريف تعويضا عن المدينة التي أصبحت طرق الوصول إليها محفوفة بالصعوبات والمخاطر.

إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات والابنيه في المدن والتي تشكل حجر الزاوية لإنشاء المنشآت الصناعية مقارنه بتدني الأسعار والأجور لمثل تلك المباني والأراضي في الريف, وهذا ما اظهر دفع القطاع الصناعي إلى المنشآت ألصغيره والاستقرار في مناطق القرى والأرياف ، وإما ألمدينه فهي تحتل ألمكانه الثانية لسكن وإقامة أصحاب المنشآت وذلك بحكم أنها مركز للمحافظة وهناك الكثير من المنشآت الصناعية ألمقامه في هذه المدينة منذ عقود والتي ليس بالإمكان نقلها أو

تحويلها إلى الريف, وكذلك لصلابة وقوة انتشارها وسمعتها الصناعية في المدينة, وأما المخيم فهو و بحكم انه مخيم لجوء فمن الطبيعي أن يكون هناك تدني في المنشآت الصناعية فيه لعدم توفر العقارات والأراضي والخدمات المطلوبة لنجاح المنشآت الصناعية بشكل كبير .

7.5 نتائج عرض وتحليل الحالة الاجتماعية لأصحاب المنشآت

من خلال عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمبحوثين فان الباحث يخلص لما يلي:

1. إن أصحاب المنشآت هم بغالبيتهم الكبيرة من الذكور .
2. إن أصحاب المنشآت هم من الفئات العمرية الشابة والناضجة أي أنهم في معظمهم دون سن 50 عام .
3. إن أصحاب المنشآت جميعهم من أرباب الأسر ومن المتزوجين باستثناء نسبة قليلة جدا.
4. إن أصحاب المنشآت ينتمون إلى المستويات التعليمية الاوليه والمتوسطة, ولا يوجد سوى فئة قليلة جدا قد انهوا دراستهم الجامعية .
5. هناك شريحة واسعة جدا من أصحاب المنشآت يقيمون في مناطق قرى وريف محافظة جنين, ثم يليهم شريحة واسعة تقيم في مركز المحافظة, بينما مخيم المدينة لا تقيم فيه من أصحاب هذه المنشآت سوى شريحة قليلة جدا .

الفصل السادس

عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالمنشآت من حيث :

1.6 تمهيد

2.6 بداية المنشآت

3.6 رأس المال

4.6 شكل الملكية

5.6 طبيعة عمل المنشآت

6.6 العاملون في المنشآت

7.6 نتائج عرض وتحليل الحالة الاقتصادية للمنشات .

الفصل السادس

عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالمنشآت من حيث :

1.6 تمهيد

يعرض الباحث في هذا الفصل البيانات المتعلقة بالمنشآت, وذلك من خلال ما توفر له من معلومات حصل عليها من خلال الاستبيانات والمقابلات والاتصالات الشخصية, ولذا فان الباحث تناول بالعرض الوصفي لكل من بداية نشوء المنشآت, ومقادير رأس المال المستثمرة في هذه المنشآت وكذلك أشكال ملكية المنشآت في محافظة جنين ,بالإضافة إلى طبيعة نشاط وعمل هذه المنشآت المختلفة, وأخيرا يعرض هذا الفصل للعاملين في هذه المنشآت من حيث درجة شراكتهم أو علاقتهم بالمنشاة وجنسهم ، وكذلك نسبة دوام العمال في المنشآت .

2.6 :بداية المنشاة

يظهر من خلال إجابة المبحوثين على سؤال الاستبانه سؤال (1.2) إن البدايات لانتشار المنشآت في محافظة جنين وكما يشير الجدول (1.6) هي كما يلي :

جدول 1.6 :بداية انتشار المنشآت في محافظة جنين

السنة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
1980	4	1.7	1.7
1981	0	0	1.7
1982	2	0.8	2.5
1983	1	0.4	2.9
1984	1	0.4	3.3
1985	2	0.8	4.1
1986	2	0.8	5.0
1987	2	0.8	5.8
1988	5	2.1	7.9
1989	1	0.4	8.3
1990	11	4.5	12.8
1991	3	1.2	14.0

1992	5	2.1	16.1
1993	10	4.1	20.2
1994	7	2.9	23.1
1995	17	7.0	30.2
1996	16	6.6	36.8
1997	19	7.9	44.6
1998	22	9.1	53.7
1999	21	8.7	62.4
2000	30	12.4	74.8
2001	17	7.0	81.8
2002	11	4.5	86.4
2003	12	5.0	91.3
2004	11	4.5	95.9
2005	8	3.3	99.2
2006	2	0.6	100.0
المجموع	242	100.0	

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول رقم(1.6) إن كامل المنشآت الصناعية المبحوثة المتواجدة في محافظة جنين قد بدأت بالظهور في بداية العقد الثامن من القرن الماضي ،وذلك يعزوه الباحث إلى ما قبل هذه المرحلة ،حيث كان هناك نوع من الاستقرار والازدهار الاقتصادي ، واعتماد المجتمع المحلي في المحافظة على ألعماله الدائمة داخل الخط الأخضر، والتمويلا ت المالية الكبيرة من أبناء اسر هذه المحافظة العاملين في الخليج العربي، وكذلك نتيجة لسياسة حزب العمل ، الذي كان يؤمن بان خلق حالة من الرفاه الاقتصادي لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عام هو الخطوة الأولى على طريق قبول الفلسطينيين بالحلول السياسية المطروحة من منظار أمريكي إسرائيلي .

هذا من جانب, ومن جانب أخر فانه نتيجة لحالة الاستقرار التي سادت هذه المنطقة منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي وحتى بداية العقد الثامن, فقد عززت النشاط الزراعي حيث كانت الأسواق الخارجية, ولاسيما الأسواق الاردنيه مفتوحة أمام المنتتوجات الزراعية المحلية مما عزز اعتماد السكان المحليين على العمل الزراعي ،خاصة أن مناخ وسهول منطقة محافظة جنين مناسبة لمثل هذا النشاط الاقتصادي .

كذلك إن قرب المحافظة من حدود الخط الأخضر عام ,1948 قد جعل منها مركزا تجاريا هاما تنشط فيه ألتجاره ,مما خلق حالة ازدهار تجاري وزراعي كبير في ذلك العقد، ولكن في بداية

الثمانينات وخاصة بعد اعتلاء حزب الليكود الإسرائيلي سدة الحكم في إسرائيل ، والذي يتبنى سياسات عنصريه وقهرية تجاه السكان الفلسطينيين، كتضييق الخناق وتقليل حركة التصدير التجاري والزراعي عبر الجسور ، وحصول الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ، وبروز مشروع روابط القرى الإسرائيلي ، كل ذلك خلق واقعا جديدا كان من نتائجه أن تراجعت حركة التجارة بين محافظة جنين وداخل الخط الأخضر ، وكذلك ضعفت المردودات ألاقتصاديه للزراعة لإغلاق الجسور أمام تصديرها ، ناهيك عن حظر دخول الأموال من خارج الضفة الغربية إلا ضمن قيود مشددة ومعقدة ، كل هذه العوامل مجتمعة يعتقد الباحث أنها هي الدافع الرئيسي الذي نتج عنه الاتجاه نحو إنشاء منشات صناعية صغيره ، لتكون بديلا اقتصاديا للمواطنين في هذه المحافظة عن المداخيل الزراعية والتجارية .

ورغم ذلك فإننا نلاحظ من خلال الجدول(1.6) أن نسبة هذه المنشآت منذ عام 1980 –1989 تكاد تكون ضعيفة وقليلة, وذلك نظرا للكثير من القيود والعراقيل التي كانت تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام ترخيص وإنشاء مثل هذه المنشآت ، إذ تراوحت نسبة المنشآت الصناعية في هذه الفترة ما بين 0.4 % إلى 2.1 % فقط من عدد المشاءات المبحوثة.

ولكن بعد عام 1989 وبداية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية, وظهور بوادر الانفراج السياسي بين إسرائيل والمنظمة ، وانتشار حالة من الأمل العام في الحلول السلمية ، وتراخي القبضة الحديدية الاسرائيليه عن مجتمعنا الفلسطيني ، فقد بدأت هذه المنشآت بالتكاثر والظهور ، حيث تراوحت في هذه الفترة ما بين 1.2 % إلى 4.5 % وذلك ما بين عامي 1989 – 1993 ، وإما بعد عام 1993 وإعلان الاعتراف الرسمي المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ونشوء السلطة الوطنيه الفلسطينية ككيان شرعي على بعض الأراضي الفلسطينية ، بناء على اتفاق أوسلو بعد عام 1993 فقد حدثت حالة من النمو والانتشار الملموس لهذه المنشآت حيث ، تراوحت نسبتها من عام 1993 – 2000 ما بين 4.1 % – 12.4 % من عدد المنشآت المبحوثة .

وأما الفترة الواقعة ما بعد عام 2000, ونتيجة لاندلاع انتفاضة الأقصى والتي بدأت في شهر أيلول ولغاية عام 2006 ، وما حدث في هذه الفترة الزمنية من تطبيق سياسات الإغلاق للمعابر ، وحصار المدن الفلسطينية ، وقطع الطرق بين أواصر المدن ، وحدوث حالة الاجتياح الإسرائيلي لأراضي السلطة الوطنيه الفلسطينية، وانتهاج سياسة التدمير المبرمج للمنشآت الصناعية تحت ذرائع أمنيه، فقد انخفض عدد هذه المنشآت وبداء في التراجع حيث تراجعت نسبتها من 7.1% – 0.8 % .

ولكن وبنظرة أخرى فان عدد المنشآت الصناعية كان سيزيد بشكل ملحوظ لو لم تندلع انتفاضة الأقصى لان هذه المؤسسات كما هو ظاهر في الجدول (1.6) بدأت بالظهور والانتشار في عام (1980) وآخذت بالنمو شيئاً فشيئاً فبدأت بنسبة 1.7% عام 1980 إلى أن وصلت إلى 12.4% عام 2000 ولكن بعد هذا التاريخ آخذت بالانحدار حتى وصلت إلى نسبة 0.6% عام 2006 وعليه فان المعادلة الإحصائية : سنة بداية المشروع * 1.262 + 2503.314 = عدد المنشآت المتوقع في تلك السنة ، تشير إلى ازدياد عدد هذه المؤسسات ، كما هو مبين في الجدول (2.6) .

جدول 2.6 :عدد المنشآت المتوقع إحصائيا .

السنة	العدد
2001	22
2002	23
2003	24
2004	25
2005	26
2006	27

3.6 رأس المال

تشير إجابات أصحاب المنشآت المشمولين بهذه الدراسة عن سؤال رقم (2.2) المتعلق برأس مال المنشاة كما يظهره الجدول (3.6) كما يلي :

جدول 3.6 : رأس مال المنشآت

رأس المال	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
اقل من 10 ألاف	123	50.8	50.8
11 – 50 ألف	78	32.2	83.1
51 – 100 ألف	18	7.4	90.5
أكثر من 100 ألف	23	9.5	100.0
المجموع	242	100	

يظهر جدول (3.6) إجابات أصحاب المنشآت المبحوثة و التي تفيد وا ن 50.8 % من هذه المنشآت رأس مالها اقل من 10 آلاف دينار, بينما 32.2 % منهم أفاد بان رأس مال المنشأة هو أكثر من 10 آلاف و اقل من خمسين ألف ، ولكن 7.5 % منهم أفاد بان رأس ماله اقل من 100 ألف و أكثر من خمسين ألف دينار ، و هناك 9.5 % من المبحوثين أفاد بان رأس مال المنشأة أكثر من 100 ألف دينار ، إن هذه الإجابات المبحوثة ، تظهر أن هناك تباين في رأس مال المستثمر فيها ، و هذا الأمر يعزوه الباحث إلى طبيعة حداثة و تقنية و نشاط هذه المنشآت على اختلاف أنواعها .

و لذا فان الذين أجابوا على أن رأس مال المنشاة اقل من 10 آلاف دينار وهم 50.8 % و الذين يشكلون أغلبية مجتمع الدراسة ، فان لديهم منشات صناعية صغير ة جدا ، و هي عادة ما تتألف من ورش لنقش الحجر و ورش الحدادة ، و النجارة ، وورش النسيج و الصيانة المعدنية و الكيماويات ، و هذه المنشآت هي ممن النوع البارز و الأكثر انتشاراً، و أما المنشآت التي يزيد رأس مالها عن 10 آلاف دينار و يقل عن خمسين ألف دينار و التي يمتلكها 32.2 % من المبحوثين فهي المنشآت التي تتصف بنوع من الحداثة و السعة في النشاط ، و كثرة الأيدي العاملة و المعدات كمناشير قص الحجر و بعض الصناعات الكيماوية الحديثة و منشات الأخشاب و تصنيعها .
و لكن هناك 7.5 % من المبحوثين يمتلكون منشات صناعية صغيرة يزيد رأس مالها عن الخمسين ألف دينار و يقل عن آل 100 ألف دينار, و هذه المنشآت هي منشات صغيرة و لكن توفر لها ظروف تمويل مناسبة مكنتها من تطوير ذاتها و تحديث آلياتها ، كمناشير الحجر الحديثة (المناجل) و المناجر الحديثة التي تقوم بتصنيع الأثاث بكميات كبيرة الهدف منها التصدير و بجودة و تقنية عالية ، بينما هناك 9.5 % من المبحوثين أجابوا أن رأس مال المنشاة قد تجاوز آل 100 ألف دينار، وهذه المنشآت قد قامت دفعة واحدة برأس مال كبير لان طبيعة نشاطاتها ، و تقنياتها و آلياتها تقتضي توفر رأس مال كبير لإنشائها و أهمها مصانع الباتون الجاهز و مصانع الطوب الحديثة .

و لتعزيز التعليق و البحث عن موضوع رأس المال فان إجابة سؤال (3.2) المتعلقة بزيادة رأس مال المنشاة ، و الواردة في جدول (4.6) هي كما يلي :

جدول 4.6 : مدى زيادة و نمو رأس المال

	التكرارات	ألنسبه المئوية	ألنسبه التراكمية
نعم	164	67.8	67.8
لا	78	32.2	100.0
المجموع	242	100.0	

إن قراءة البيانات الواردة في جدول (4.6) تظهر أن 67.8 % من المنشآت المبحوثة ، قد ازداد رأس مالها منذ بداية إنشائها ، و أما 32.2 من المنشآت المبحوثة لم يزد رأس مالها و بقيت كما هي ، إن هذا التباين يعزوه الباحث و كما يعتقد إلى أن نسبة 67.8 % من المنشآت التي ازداد رأس مالها هي المنشآت التي تكونت مع و أثناء الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (أوسلو 1993) ، و خلال الفترة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية, حيث ساد في هذه الفترة نوع من الانتعاش الاقتصادي النسبي ، و الذي شجع بعض أصحاب المنشآت على تطوير أنفسهم و إدخال تقنيات و معدات حديثة، تساعدهم على زيادة و رفع نسبة الإنتاج من اجل تلبية حاجة السوق المحلية و التصدير .

أما المنشآت الصناعية التي لم يزدد رأس مالها و تشكل ما نسبته 32.2 % من المبحوثين فهي المنشآت التي تزامن إنشائها مع حالة الجمود السياسي, و توتر العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية ، و التي نجم عنها اندلاع انتفاضة الأقصى ، واجتياح الجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية بعد عام 2000 و ما واكب هذه الحقبة الممتدة من عام 2000 –2005 من نكسات شاملة للمجتمع الفلسطيني .

هذا من جانب, و من جانب أخر فان بعض المنشآت التي لم يزدد رأس مالها فان هناك أسباب أخرى غير الأسباب العامة التي ذكرت ، و هي أسباب ذاتية تتعلق بضعف السيولة النقدية لهذه المنشآت ، و تدني القدرة الإنتاجية لديها ، مما لا يوفر لها مردوداً اقتصادياً و ربحاً وافراً يؤهلها لتطوير ذاتها بل أنها ونظرا لضعف إمكانياتها الإنتاجية فان مداخليها وربحها يشكلان دخلا اقتصاديا استهلاكيا فقط (مرزق اسري) .

4.6 : شكل الملكية

إن المنشآت التي شملتها استبيانات هذه الدراسة وهي كامل المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة جنين, قد أجابت على سؤال (5.3) والذي يستوضح فيه الباحث عن شكل الملكية .

قد أجابت بالبيانات الواردة في جدول رقم (5.6) وهي كما يلي :

جدول 5.6 : بيان شكل الملكية

	التكرارات	ألنسبه المئوية	ألنسبه التراكمية
فردية	189	78.1	78.1
عائلية	41	16.9	95.0
شراكة	12	5.0	100.0
المجموع	242	100.0	

يظهر جدول (5.6) إن 78.1% من المنشآت المبحوثة هي ذات طبيعة ملكية فردية, بينما 16.9% من هذه المنشآت طبيعة الملكية فيها ملكية عائلية, وأما 5.0% فهي ملكية بالمشاركة, وان ما يلاحظ على هذه الإجابات إن الغالبية العظمى من هذه المنشآت مملوكة لإفراد وقطاع منها مملوك للعائلة وهذا أمر طبيعي ويعزوه الباحث إلى طبيعة المنشآت الصناعية الصغيرة في فلسطين, والذي يغلب عليها طابع الملكية الفردية أو العائلية لأنها عادة ما يتم تأسيسها بناءا على تمويل فردي من المالك أو تمويل مشترك من أفراد العائلة .

وهذا بالإضافة إلى أن هذه المنشآت الصغيرة عادة ما تكون من رأس مال صغير – انظر جدول (3.6) ، وأما الجزء الذي تتكون ملكيته من شراكة والذي يساوي 5% من هذه المنشآت, فهي المنشآت التي تتصف بكبر حجم رأس المال المستثمر فيها وحداثة آلياتها وتمتعها بتقنيات عالية, لا يستطيع الفرد العادي أن يقدم على إنشاءها بمفرده دون المشاركة مع الآخرين .

ولذا فان طبيعة إنشاء هذه المنشآت الصغيرة تميل إلى التملك الفردي والعائلي, أكثر من الميل إلى المشاركة الجماعية ، ولتوضيح ذلك فان إجابة المبحوثين على سؤال (6.3) والتي تشير إلى درجة المشاركة فان جدول (6.6) يوضح ذلك على النحو التالي :

جدول 6.6 : بيان نسبة المشاركة

	التكرارات	ألنسبه المئوية	النسبة التراكمية
اقل من 10% من قيمة المشروع	1	0.4	8.3
من 11–50% من قيمة المشروع	11	4.5	100.0
المجموع	12	5.0	

يشير الجدول(6.6) أن 0.4% هم من المشاركين بنسبة تقل عن 10% من قيمة المشروع بينما 4.5% من المبحوثين تتراوح الشراكة فيها ما بين 10– 50 % من قيمة المشروع, و لكن 95% من المبحوثين غير مشاركين أي يتمتعون بملكية فردية, و هذا يتطابق مع ما ورد من نتائج و بيانات في جدول (5.6) ، وهذا ما يوضح الذهنية الاقتصادية السائدة في محافظة جنين, و التي ترى أن العمل الفردي هو مقياس للنجاح و التقدم و الاستقرار الاقتصادي أكثر من المشاركة مع الآخرين لما في ذلك من تأثيرات سلبية, و عدم وجود ضوابط و أصول للشراكة هذا من جانب و من جانب أخر فان تلك المنشآت الصغيرة, و بحكم صغر حجمها و رأس مالها فان الملكية الفردية تناسبها أكثر من المشاركة .

و لتوضيح هذا التوجه نحو عدم الإقبال للمشاركة لما تحويه من سلبيات و تأثيرات في نظر المبحوثين فان سؤال (7.3) و كما تظهر إجابة المبحوثين عليه في جدول(7.6)هي كما يلي :

جدول 7.6 : تأثيرات الشراكة على المنشآت

	التكرارات	ألنسبه المئوية	ألنسبه التراكمية
نعم	28	11.6	11.6
لا	14	5.8	100.0
المجموع	42	17.4	

نلاحظ في جدول(7.6) أن 11.6% من المبحوثين أفادوا أن للشراكة تأثيرات سلبية بينما 5.8% أشاروا إلى أن الشراكة لها تأثيرات ايجابية بينما 82.6% أجابوا بعدم الإجابة مما يدلل على عدم الغالبية العظمى من المنشآت لمجال المشاركة هذا من جانب .

و من جانب أخر فإننا نلاحظ أن النسبة الكبرى من الذين قد أجابوا و أفادت إجابتهم بان للشراكة تأثير سلبي و كل ذلك يعزوه الباحث و حسب اعتقاده إلى ما ذكر لمحدودية رأس مال المشاريع الصغيرة و شيوع ثقافة العمل الفردي و المشاركة العائلية و عدم الإيمان بجدوى المشاركة العامة ، و أما من أجاب من المبحوثين بايجابيات الشراكة و الذي نسبتهم 5.8% فهم من المنشآت التي يزيد رأس مالها عن ألف دينار, وهي قليلة و تتطلب تضافر الجهود و الأحوال لتكوينها و هي في الغالب منشات حديثة جدا ، و يمتلكها متشاركون من الجيل الشاب, و لديهم الوعي الاستثماري السليم حيال المشاركة الناجحة و المثمرة .

5.6 طبيعة نشاط المنشآت

إن إجابة المبحوثين على سؤال (8.3)و المتعلق بطبيعة عمل و نشاط المنشآت كما تظهر في جدول(8.6) هي كما يلي :

جدول 8.6 : طبيعة نشاط المنشآت

النوع	التكرارات	النسبة المئوية	ألنسبه التراكمية
كيماوية	10	4.1	4.1
غذائية	9	3.7	7.9
نسيجية	29	12.0	19.8
إنشائية	79	32.6	52.5
ورقية و مكتبية	1	0.4	52.9
معدنية	65	26.9	79.8
خشبية	47	19.4	99.2

بلاستيك	2	0.8	100.0
المجموع	242	100.0	

إن البيانات الواردة في جدول(8.6) تشير إلى أن 32.6% من المنشآت هي منشات إنشائية, و هذا نتيجة لكثرة المنشآت التي تعمل على تصنيع العوامل و المقومات الإنشائي,ة كمناشير الحجر و الكسارات و مصانع الطوب و البلاط و مصانع الباتون الجاهز و مناخل الرمل و الشيد و ما شابه ذلك ، حيث تكثر هذه المنشآت نتيجة لطبيعة الجغرافية الصخرية لمحافظة جنين التي تكثر فيها مقالع الحجر التي توفر مادة خام كبيرة لكل أصناف هذه الصناعات الإنشائية المختلفة ، سيما و أن معظم المنشآت الصناعية الإنشائية يمكن البدء بها كمقصاة الحجر و غرابل الرمل و تصنيع الشيد يمكن البدء بها من خلال بعض المدخرات الفردية أو الأسرية .

و لكن يشير الجدول(8.6) إلى أن 26.9% من المنشآت المبحوثة هي ذات طبيعة نشاط معدني و هذا ما رده حسب اعتقاد الباحث ,إلى أن طبيعة النشاط الزراعي الواسع في محافظة جنين يتطلب وجود مثل هذه الصناعات, و التي تخدم بدورها هذا القطاع ، من خلال توفير المعدات الزراعية اللازمة له ناهيك عن بعض الصناعات المعدنية التي تعمل على توفير الأثاث و بأسعار مقبولة لكافة شرائح المستهلكين لا سيما ذوي الدخل المحدود .

و أما 19.4% من المنشآت تمارس النشاط المتعلق بقطاع الأخشاب و ذلك لخدمة القطاع الإنشائي و الاعمار, وذلك من خلال توفير المواد الخشبية اللازمة لعمليات البناء و ما يتبعها من مراحل مختلفة ، إضافة لان ازدياد الطلب على الأثاث الخشبي المحلي و خاصة لتدني أثمانها و الإقبال عليها من قبل المجتمع المحلي و العرب القاطنون داخل الخط الأخضر, قد ضاعف من إعداد المنشآت الصناعية التي تعمل على تجهيز الأثاث الخشبي بأنواعه المختلفة .

و هناك 12.0% من المنشآت الصناعية تعمل في مجال النشاطات النسيجية, و ذلك لكثرة التعاقد بالباطن بين المنشآت الصناعية النسيجية الإسرائيلية و بين الكثير من المشاغل المحلية ، دفع هذا القطاع إلى التكاثر و ذلك لتوفر الأيدي الحرفية الرخيصة (خاصة النساء) .

و لتوفر المادة اللازمة لهذا النشاط و ضمان التسويق و توفير الربح ، و خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1993– 2000، حيث ازدهر هذا القطاع بشكل بارز .